الفصل الأول

الفصل الأول
العنف ضد المرأة

أن العنف ضد المرأة ظاهرة متعددة الجوانب ذات متعلقات صحية واجتماعية وقانونية وحضارية، بالإضافة إلى كونها ظاهرة نفسية تتطلب دراسات متعددة لفحص ارتباطها بسمات شخصية المرأة المستهدفة للعنف بأي من أشكاله والمترتبات النفسية الناتجة عن التعرض للعنف، وخصائص وسمات مرتكبي العنف، ويتعين أن تمتد الدراسات لفحص المتغيرات البيئية والاجتماعية وأساليب التنشئة ومدى تدخلها في تشكيل هذه الظاهرة المرضية.

ولان المتغير الحضاري يلعب دوراً أساسياً في صياغة مفهوم العنف ضد المرأة، لذا لابد في أي مجتمع ما تحديد ما الذي يعد عنفاً ضد المرأة في هذه الحضارة المعينة، وقد تختلف النظرة بين الذكور والإناث غير أنه يبدو أن الأنثى تستمر في المعاناة مخفية لمشاعرها وكدرها مطورة لاضطرابات مختلفة تحت وطأة الاعتبارات الحضارية، أو القيم والأعراف السائدة وضغوطها.

المنظور التاريخي لظاهرة العنف ضد المرأة:

[1] وضع المرأة في الثقافات المختلفة:

إذا تحدثنا عن وضع المرأة وما صادفها في تاريخها من عوامل الانحطاط والتدني نجد أن كل عصر من عصور التاريخ، وكل مدنية من المدنيات قد نظرت إلى المرأة نظرة خاصة بعضها قد تباينت الفروق بينها وبين الرجل حتى نزلت المرأة إلى الحضيض البدني، وبعضها قلل من شأن هذه الفروق حتى ارتفعت المرأة إلى السماء، وقد نقصت هذه الفروق، وقل

شأنها في البيئات التي شاركت المرأة الرجل في أعماله، وساعدته ولم تكن عبئاً عليه، وقد ازدادت الفروق في البيئات التي اتسعت فيها الفجوة بين المرأة والرجل مثل بيئات الصيد والقنص فلم يكن للمرأة من القوة ولا من الاستعداد ما يؤهلها لمساعدة الرجل فانحط شأنها .. بينما في بيئات الزراعة والتجارة قد ساعدت المرأة الرجل فارتفع شأنها.

إن تاريخ المجتمع الإنساني كله كان عرضة لتيارات متوالية من الجمود والحرية، من التزمت والتحلل، من الحجر على النساء والتفريط في ضبط النساء، فإذا حاولنا أن نضع رسماً بيانياً لتاريخ وضع المرأة وجدنا أن خطه البياني يتذبذب ذبذبة شديدة بين كل بيئة وأخرى (إسماعيل، ١٩٩١).

[٢] وضع المرأة في المجتمعات القديمة:

كانت المرأة في معظم الثقافات في منزلة أقل بكثير من الرجل، وكانت جسداً فقط لا اعتراف بحقوقه، وكانت تحرم من الميراث، ففي **الصين** مثلاً نجد أن المرأة تحتل في المجتمع مكانة هينة، ولقد انتشرت عادة تكسيح أقدام الفتيات الصغيرات رغبة في جعلهن عديمات الحيلة.

وفي **الهند** كانت المرأة تخاطب زوجها في خشوع وتمشي خلفه بمسافة وقلما يوجه إليها كلمة واحدة، وكانت لا تأكل معه بل تأكل مما تبقى منه، وكانت المرأة بعد وفاة زوجها تقيد بالسلاسل والأغلال وتحرق مع زوجها في آتون واحد.

أما المرأة **اليابانية** فنجد أن من أهم صفاتها الطاعة وحتى عصرنا الحاضر ويتم تعليم الفتاة منذ الصغر مبادئ الطاعات الثلاث: طاعتها لأبيها قبل زوجها، ولزوجها عندما تتزوج، وأبنها الأكبر بعد موت زوجها وهى ذلك

تشب على أنها أقل شأناً من الرجل. وكانت من العادات القديمة في اليابان، عندما يتوفى زوجها تحلق رأسها وتلبس الملابس الكئيبة ولهذا قيل: "أن اليابان جنة الرجل"، وليس للمرأة اليابانية حق في الميراث.

وفي اليونان يعزو أرسطو سقوط أسبرطة واضمحلالها إلى الإسراف في الحقوق الممنوحة للمرأة، فهو يرى أن المرأة للرجل كالعبد للسيد، والعامل للعالم، والبربري لليوناني، وأن الرجل أعلى منزلة من المرأة. وإن كانت الحقوق الممنوحة للمرأة في أسبرطة لم تأت لها كحق مكتسب – ولكنها كانت اضطرارية لأن الرجال كانوا يعملون بالقتال ومشغولون به عن غيره، فكانوا يتركون ما عداه لتصرف المرأة في غيبتهم، وقد أدى تدهور وضع المرأة في اليونان واحتقارها وإهمال الرجل لها إلى انتشار الشذوذ الجنسي بين الجنسين (عبد المقصود، ١٩٨٣).

وفي الرومان كان رب الأسرة هو رئيسها الديني وحاكمها السياسي والاقتصادي وإليه ترجع الحقوق كلها أما المرأة فلم يكن لها أهلية أو شخصية قانونية فقد كان القانون يعد الأنوثة سبباً أساسياً من أسباب انعدام الأهلية كحداثة السن والجنون.

أما عن أحوال المرأة في مجتمع جاهلية العرب وقبل ظهور الإسلام فقد هوت المرأة إلى الحضيض وحرمت من أبسط حقوقها الإنسانية وهو حق الحياة حيث تؤاد البنات وتسبى في الحروب وتحرم من الميراث، بل كانت لا رأي لها في زواجها ولوليها أن يزوجها من يشاء دون أخذ رأيها، بل كانت تورث مع المتاع إذا توفي زوجها.

وفي مجتمع اليهودية عامل اليهود المرأة معاملة الخدم، وكان لأبيها

الحق أن يبيعها وهى قاصر ولم تكن ترث إلا إذا لم يكن لأبيها بنون وتقرر الشريعة اليهودية أنه إذ توفي شخص بدون أن ينجب أولاداً ذكوراً تصبح أرملته زوجة تلقائية لشقيق الزوج رضيت بذلك أو كرهت (إسماعيل، ١٩٩١).

[٣] مكانة المرأة في الإسلام:

كان الإسلام أول من أعطى المرأة حقوقها منذ أربعة عشر قرناً وأعاد إليها كرامتها، وأعطاها الحرية في أن ترفض أو تختار زوجها بحريتها، ولا يتم زواج الفتاة دون استئذانها وموافقتها وبشاهدين، ولها أن توكل والدها، ولها أن ترفض الزوج، ولها أن تخلعه إذا استحالت المعيشة معه، ولها حق التملك وحق التجارة.

وقد رفع الإسلام المرأة إلى منزلة حضارية فقد ساوى بينها وبين الرجل في الأصل الإنساني فهي تنتسب وإياه إلى أب واحد وأم واحدة، وكذلك جعل الإسلام المساواة بين الرجل والمرأة في إقامة الحدود كالسرقة والزنى والمساواة بينهما في الآداب والأخلاق، وكذلك في الأجر والثواب (سعاد صالح، ١٩٩٨).

كذلك يعرض القرآن أن الله ﷻ يصطفي بعض النساء مثل الرجل تماماً مثلما اصطفى "مريم" واصطفى "أم موسى" وكلفها بأشياء فعلتها – فالمرأة محل واصطفاء الله، وأن الله يخصها بشيء كما يخص الرجال (الشعراوي، ١٩٩٨).

واعتراف الإسلام بحقوق المرأة وتقديره لها إنما هو جزء من منظومة متكاملة لبناء الإنسان – الرجل والمرأة – ليقوما معاً بالدور القدري.

وتتجلى المكانة التي رفع الإسلام المرأة إليها فيما يلي:

١- **المجال الإنساني:** فاعترف بإنسانيتها كاملة كالرجل.

٢- **المجال الاجتماعي:** فقد فتح أمامها مجال التعليم والمشاركة وإبداء الرأي والجدل في سبيل الحصول على حقها.

٣- **المجال الحقوقي:** فقد أعطاها الأهلية المالية الكاملة في جميع التصرفات ولم يجعل لأحد عليها ولاية من أب أو زوج، وقرر لها حق التملك والميراث بعد أن كانت محرومة منه في الجاهلية، كما قرر لها الإسلام أهليتها للتدين فقد كان للنساء بيعة خاصة بهن في الإسلام دون بيعة الرجال.

(سعاد صالح، ١٩٩٨)

ومع هذا فان الإسلام قد فرق بين الرجل والمرأة في بعض المجالات نظراً لطبيعة كل منهما واستعداده البدني ودوره في الحياة، ومن المؤكد أن **هذا التفريق لا يتعارض مع المساواة بينهما في الإنسانية والكرامة والأهلية** ومن هذه الأمور: الشهادة والقوامة والميراث.

فقد قرر القرآن أن "شهادة الرجل معادلة لشهادة امرأتين" فقد تضل إحداهما أو تخطئ أو تنسى شيئاً من الشهادة فتذكرها الأخرى. وفي الميراث جعل المرأة تأخذ نصف الرجل ﴿ يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِيٓ أَوۡلَٰدِكُمۡۖ لِلذَّكَرِ مِثۡلُ حَظِّ ٱلۡأُنثَيَيۡنِۚ ﴾ [النساء: ١١]. والحكمة في ذلك أن الذكر يحتاج إلى الإنفاق على نفسه وعلى زوجته هى وأولادها أما الأنثى فهي تنفق على نفسها ولكن نفقتها على زوجها أو أبيها أو أخيها أو ابنها غير واجبة.

رأي الإسلام في ضرب المرأة:

إن المجتمعات الإسلامية هى أقل المجتمعات إيذاء للنساء أما في أوروبا وأمريكا فإن الأزواج يضربون زوجاتهم ضرباً مبرحاً لدرجة أنه توجد هناك

جمعية لحماية الزوجات من ضرب الزوج، وإن كان الشرع لم يأمر بضرب النساء ولكن أباحه، ويشترط الشرع أن يكون الضرب غير مبرح ويكون الضرب في غير الوجه ولقد جعله مرحلة ثالثة بعد الوعظ وبعد الهجر في الفراش، أي بعد أن تكون فشلت كل الطرق في إصلاحها وردها إلى الصواب ﴿وَٱلَّٰتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَٱهْجُرُوهُنَّ فِي ٱلْمَضَاجِعِ وَٱضْرِبُوهُنَّ فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيًّا كَبِيرًا ﴿٣٤﴾﴾ [النساء: ٣٤].

وجدير بالذكر أن أحد أهم الحقوق التي أعطاها الإسلام للمرأة هو "الخلع" فكما أعطى الشرع الإسلامي للرجل حق طلاق المرأة التي يبغضها أعطى المرأة كذلك الحق في أن تخلع ممن تبغضه ولا تقدر على العيش معه بأي حال ولكن يعطي الشرع للمرأة حق الخلع ويقيده بعدة قيود، كأن تعطي المرأة للرجل مهرها كله أو بعضه فيقبله الرجل ويطلقها وإذا لم يقبله فلها الحق في الرجوع إلى القضاء. ويتضح من هذا إلى أي حد أقيم التوازن الصحيح في القانون الإسلامي بين حقوق الرجل وحقوق المرأة، فالإسلام لا يعفي المرأة ولا يستثنى الرجل، لأنه ينظر إلى وصف الإنسانية لا إلى الذكورة أو الأنوثة.

ظاهرة العنف ضد المرأة في دول العالم:

أولاً: في الدول العربية:

العنف في الضفة الغربية وقطاع غزة:

بينت ٥٣% من النساء الفلسطينيات أنهن تعرضن للضرب على الأقل مرة واحدة، وقد تعرضت ٣٣% منهن للدفع والركل والإيقاع، و٣٣%

للصفع، و١٦% للضرب بعصا أو بحزام، و٩% هوجمن بأداة حادة كالسكين أو قضيب الحديد من قبل أزواجهن.

وفيما يتعلق بالعنف النفسي، فقد بينت ٩% من النساء الفلسطينيات أنهن تعرضن إلى شكل من أشكال العنف النفسي، كما بينت ٥٢% منهن التعرض للإهانة، والسباب، واللغة البذيئة، وتسميتهن بأسماء مهينة من قبل أزواجهن، مرة واحدة على الأقل.

كما أجبرت ٢٧% أمراة على ممارسة الجنس، وقد تعرضت هؤلاء النساء للأشكال الثلاثة من العنف في آن واحد. كما تبين أن النساء اللواتي تعرضن للعنف الجسدي والنفسي والجنسي قد أظهرن مستوى أدنى من تقدير الذات، والاكتئاب، والضيق من أولئك اللواتي لم يتعرضن للعنف، بالنسب التالية على التوالي: ٤٠%، ٣٣%، ٣٧%.

العنف في المغرب:

أظهرت مراجعة لملفات قضايا الزوجية بالمحكمة الابتدائية لمدينة الدار البيضاء عددها الإجمالي ٣٠٠٠ ملف، أن ١٥٠٣ ملف منها يتعلق بالمطالبة بالنفقة، إلا أن تحليلها اظهر تعرض النساء المدعيات للعنف داخل الأسرة. فقد اشتكت ٧٦٣ مدعية (٥٠,٦%) من العنف المرتبط بالإدمان على الخمر، و٣٠٢ مدعية (١٣,٤%) اشتكت من العنف المرتبط بالإدمان على المخدرات، و٣١٦ مدعية (٢١%) اشتكت من عنف نفسي يتجلى في إهمال الزوج وعدم تحدثه مع زوجته. وظهر أن الشرائح الاجتماعية التي تستقطب النسبة الأكبر من حالات العنف هى على التوالي: الشريحة المتوسطة (٥٧%)، الشريحة الفقيرة (٢٧,٥%)، الشريحة العليا (١٥,٦%).

العنف في تونس:

أجرى الاتحاد الوطني للمرأة التونسية دراسة حول العنف الزوجي عام ١٩٩١ أبرزت ضخامة هذه الظاهرة وخصوصياتها. فبالرغم من أن ٦٠% من النساء و٥١% من الرجال وصفن العنف بأنه غير مقبول، إلا أن هناك اتجاهات لتشريع مثل هذا السلوك، فقد اعتبر ٤٠% من الرجال و٣٠% من النساء ظاهرة العنف ظاهرة بسيطة، واعتقد ٤٤,٩% من الرجال و٣٠% من النساء أنه من الطبيعي أن يضرب الرجل المرأة من أجل تقويمها، كما اعتقد ٣١,٦% من الرجال أن العنف ضد المرأة أمر مقبول.

وأبانت الدراسة أن ٥١,٨% من النساء اللواتي يتعرضن للعنف يلجأن إلى العائلة، بينما تتجه ٣,٩% فقط إلى مراكز الشرطة، ٣,٥% إلى المحاكم، ٤,١% إلى المرشدات الاجتماعيات.

وبالرغم من أن العنف جريمة يعاقب عليها القانون التونسي، إلا أن العنف الزوجي يعتبر مشروعاً بالثقافة والواقع المعيشي والدين، ويظل من الصعب إنصاف ضحاياه لصعوبة توفير الأدلة، وعدم كفاية الشهادة الطبية.

العنف في مصر:

بينت تقارير وسجلات الأمن العام خلال خمس سنوات (١٩٩٠-١٩٩٤)، أن هناك ٨٤٤ قضية هتك عرض، وقد تزايدت جرائم الاغتصاب من ١٦٣ قضية في عام ١٩٩٣ إلى ٣٠٣ قضية في عام ١٩٩٤، وفيما يتعلق باغتصاب المحارم، لا تصل إلى علم الشرطة بلاغات حول ذلك إلا بصورة نادرة جداً، إذ تعتبر هذه الحادثة بمثابة إعدام نفسي لما لها من آثار وخيمة. والمعلومات والدراسات حول الموضوع نادرة لصعوبة إجرائها.

ويعتبر الختان في مصر أحد صور العنف النفسي والجسدي ضد المرأة التي تقترن بالفخر والاحتفال، والإعلان، والتي تنتشر في المجتمع المصري، حيث تكون المرأة والطفلة ضحية دون وعي منها. وتعد عملية ختان الإناث من العادات والتقاليد المتوارثة، وتقوم بالحث على عملية ختان الإناث في العادة امرأة هى الأم أو الجدة.

وفي بحث استطلاعي أجرى عام ١٩٩١، وافقت ٨٠% من النساء المصريات و٩٨% من النساء الريفيات على ضرورة ختان الإناث لكبح جماحهن وحماية عرضهن. ويعد الختان نوعاً من الانتهاك البدني للطفله، وينم عن صورة المجتمع الذي يرى ضرورة ختان الإناث كعملية من عمليات المحافظة على شرف الفتاة، وبالتالي شرف الأسرة، ويرتبط الختان بالتصور السائد عن المرأة كأداة للجنس يجب كبح جماحها، وإلا تعرض شرف الأسرة وشرف الرجل للأذى.

كما جاء في دراسة عام ١٩٩٦ أعدها مشروع صحة المرأة والطفل التابع لجمعية تنظيم الأسرة بالقاهرة على عينة مكونة من (٦٤٧٢) فتاة وسيدة من فئات مختلفة (ممرضات، موظفات، طالبات، جامعيات، ومدارس ثانوية، أمهات متعلمات وغير متعلمات)، حيث ظهر أن ٩١,٨% منهن قد أجريت لهن عملية الختان.

العنف في السعودية:

تعيش السعودية حالة من التكتم وعدم الإفصاح عن وضع المرأة والعنف الممارس ضدها، وتأتي الأخبار عن دور المرأة دائماً على استحياء أو حينما تطالب المنظمات الدولية الإنسانية من السعودية بتطبيق الاتفاقيات

الدولية الخاصة بالمرأة، إن الأمور دائماً هادئة على السطح .. ملتهبة في الداخل.

وعن أشكال العنف الممارس داخل المملكة يأتي مقتل ١٥ طالبة سعودية إثر حريق في إحدى مدارس مكة، حيث منعت هيئة "الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر" الطالبات من الخروج من مبنى المدرسة المشتعل بدون حجاب؛ مما أدى إلى مقتل ١٥ طالبة وإصابة ٥٠ أخريات مما دفع الملك فهد بن عبد العزيز رحمه الله لإصدار مرسوماً ملكياً بإلغاء الرئاسة العامة لتعليم البنات في السعودية وإلحاقها بوزارة المعارف، وكذلك إحالة الرئيس العام لتعليم البنات إلى التقاعد وتعيين رئيس جديد لهيئة "الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر".

ثانياً: في الدول الغربية:

العنف في الولايات المتحدة الأمريكية:

لحق العنف الأسري بشتى أنواعه بأضعف أعضاء الأسرة، أي النساء والأطفال، ولا يزال الكتمان وعدم كفاية الأدلة، والحواجز الاجتماعية والقانونية، تجعل من الصعب الحصول على بيانات مضبوطة عن العنف المنزلي الموجه ضد المرأة، والذي يعتقد علماء الاجتماع أنه أقل ما يبلغ عنه من أنواع الجرائم. ومعظم البيانات عن العنف الموجه ضد المرأة تجمع من دراسات صغيرة، ولا تعطى غير لمحة فحسب، وهى لا يمكن استخدامها في توفير مؤشرات دقيقة عن مدى العنف الموجه ضد المرأة؛ ولكنها تبين بشكل قاطع أن العنف في البيت أمر شائع، وأن المرأة هى ضحيته في أكثر الحالات.

وقد ثبت أن ضرب المرأة من قبل شريك ذكر لها، هو المصدر الوحيد، والأكثر انتشاراً، الذي يؤدي إلى جروح للمرأة، وهذا أكثر انتشاراً من حوادث السيارات والسلب والاغتصاب كلها مجتمعة. وإلى جانب هذا، تبين أن امرأة واحدة من بين أربع نساء، يطلبن العناية الصحية من قبل طبيب العائلة، يبلغن عن التعرض للاعتداء الجسماني من قبل شركائهن.

العنف في بريطانيا:

أما في بريطانيا فإن أكثر من ٥٠% من القتيلات كن ضحايا الزوج أو الشريك. وارتفع العنف في البيت بنسبة ٤٦% خلال عام واحد إلى نهاية آزار ١٩٩٢، كما وجد أن ٢٥% من النساء يتعرضن للضرب من قبل أزواجهن أو شركائهن، وتتلقى الشرطة البريطانية ١٠٠ ألف مكالمة سنوياً لتبلغ شكاوى اعتداء على زوجات أو شريكات، علماً بأن الكثير منهن لا يبلغن الشرطة إلا بعد تكرار الاعتداء عليهن لعشرات المرات. وتشير التقارير إلى أن ما بين ثلث إلى ثلثي حالات الطلاق تعزي إلى العنف في البيت، وبصورة رئيسة إلى تعاطي المسكرات وهبوط المستوى الأخلاقي.

وقد أظهر استطلاع نشرت نتائجه في بريطانيا، تزايد العنف ضد النساء. ففي استطلاع شاركت فيه سبعة آلاف امرأة: قررت ٢٨% من المشاركات أنهن تعرضن لهجوم من أزواجهن، ويفيد تقرير بريطاني آخر أن الزوج يضرب زوجته دون أن يكون هناك سبب يبرر الضرب، ويشكل هذا ٧٧% من عمليات الضرب.

وتسعى المنظمات النسوية لتوفير الملاجئ والمساعدات المادية والمعنوية للضحايا، ففي خلال اثني عشر عاماً مضت، قامت بتقديم المساعدة،

لآلاف الأشخاص من الذين تعرضوا لحوادث اعتداء في البيت، وقد جمعت تبرعات قيمتها ٧٠ ألف جنيه استرليني لإدارة هذه الملاجئ. وقد أنشئت أول هذه المراكز في مانشستر عام ١٩٧١، ثم عمت جميع بريطانيا حتى بلغ عددها ١٥٠ مركزاً.

العنف في فرنسا:

تتعرض حوالي مليوني امرأة للضرب في فرنسا، وأمام هذه الظاهرة أعلنت الحكومة أنها ستبدأ حملة توعية لمنع العنف، وقالت أمينة سر الدولة لحقوق المرأة: حتى الحيوانات أحياناً تعامل أحسن منهن، فلو أن رجلاً ضرب كلباً في الشارع فسيتقدم شخصاً ما بشكوى إلى جمعية الرفق بالحيوان، ولكن إذا ضرب رجل زوجته في الشارع فلن يتحرك أحداً. وأضافت في تصريح لوكالة فرانس برس: "يجب الإفهام بأن الضرب مسألة تطالها العدالة، أريد أن يتم التوقف عن التفكير بأن هذا الأمر عادي. وتابعت: إن عالمنا يقر بأن هناك، مسيطراً ومسيطراً عليه؛ إنه منطق يجب إيقافه".

ونقلت صحيفة فرانس سوار عن الشرطة في تحقيق نشرته حول الموضوع: أن ٩٢,٧% من عمليات الضرب التي تتم بين الأزواج تقع في المدن، وأن ٦٠% من دعوات الاستغاثة الهاتفية التي تتلقاها شرطة النجدة في باريس، هي نداءات استغاثة من نساء يسيء أزواجهن معاملتهن، وذكرت أمانة سر الدولة لحقوق المرأة أن هناك أنواعاً من العنف الذي يمارس ضد المرأة منها معنوي "تهديدات وإهانات" ومنها جسدي "ضرب".

ولاحظت جمعية نجدة النساء اللواتي يتعرضن للضرب أن النساء اللواتي تستقبلهن تراوحت أعمارهن بين ٢٥ - ٣٥ سنة، ولهن ما معدله

طفلان، ومستواهن التعليمي متدن، وهن غالباً معزولات عن عائلاتهن أو جيرانهن، وكثيراً ما أدت ذريعة مثل: المرض، وإدمان الكحول، أو البطالة إلى تفاقم العنف الذي يمارس عليهن، ولكن قليلات من الضحايا يجرؤن على فضح عمليات العنف هذه بسبب الخوف من الانتقام أو بسبب نقص الشجاعة.

العنف في كندا:

في إحصائية كندية شملت النساء المتزوجات، نتج عنها أن العاصمة شهدت حدة اعتداءات ضد الزوجات أكثر من أي مكان في كندا. فقد صرح ٣٦% من الزوجات بأنهن قد تم الاعتداء عليهن بشكل أو بآخر، لمرة واحدة على الأقل منذ بلوغهن سن السادسة عشر، ٨١% من الاعتداءات التي رصدها جهاز الشرطة، تبين تورط معتد ذكر، و٥٩% معتدية أنثى، ١٠% تورط معتد ذكر وأنثى معاً، وما يزيد عن الضعف، و٥٣% من هذه الحوادث ثبت أن طرفاً واحداً على الأقل كان تحت تأثير شرب الكحول.

العنف في نيوزلندة:

تبعاً لإحصائية رسمية لرصد العنف العائلي تبين أن تقريباً ٣٠٠ ألف امرأة وطفل كانوا من ضحايا العنف العائلي، وتبعاً لدراسة قام بها مقدمو الخدمات في نيوزلندة، تم الاتفاق على أن معدل انتشار العنف العائلي، يبلغ قرابة ١٤%، وأشارت دراسات أخرى مشابهة إلى أن معدل الانتشار هو ١ : ١٠ أو ١ : ٤. وبالرجوع إلى عدد السكان في نيوزلندة في آخر شهر آذار ١٩٩٤ أتضح أن نسبة طفل واحد من سبعة تساوي ١٢٩٥٥٦ طفلاً، وامرأة واحدة من سبعة تساوي ١٧٢١٢٥ امرأة، وهذا مجموعه ٣٠١٦٩١ ضحية للعنف من النساء والأطفال.

العنف في النمسا:

في عام ١٩٨٥ ذكر العنف المنزلي كعامل مساعد في فشل الزواج في ٥٩% من ١٥٠٠ قضية طلاق. وبين تلك الحالات نلاحظ أن ٣٨% من الزوجات المنتميات إلى الطبقة العاملة استدعين الشرطة رداً على الاعتداء عليهن بالضرب المبرح، في حين أنه لم تفعل ذلك غير ١٣% من النساء المنتميات إلى الطبقة المتوسطة، وغير ٤% من المنتميات إلى الطبقة العليا.

العنف في ألمانيا:

ذكرت دراسة ألمانية أن ما لا يقل عن مائة ألف امرأة تتعرض سنوياً لأعمال العنف الجسدي أو النفساني التي يمارسها الأزواج، أو الرجال الذين يعاشروهن مع احتمال أن يكون الرقم الحقيقي يزيد عن المليون، وانتهت الدراسة إلى أن الأسباب المؤدية إلى استخدام العنف هى البطالة زمناً طويلاً، والديون المالية، والإدمان على المشروبات الكحولية، والغيرة الشديدة.

العنف في سويسرا:

يطلق على سويسرا أقدم ديمقراطية في العالم إلا أن هذه الديمقراطية القديمة ظالمة للمرأة وتحمل إساءة بل وإهانة لها، فهذه الديمقراطية لم تمنح المرأة السويسرية حق التصويت في الانتخابات إلا في عام ١٩٧١، ولم تنل المرأة حقوقها السياسية إلا في هذه السنة، وكان حق التصويت والترشيد مقصوراً فقط على الرجل.

ولم ينص القانون السويسري على أن هناك حقوقاً متساوية للرجل والمرأة في الأسرة والتربية والعمل ولم تدخل المرأة السويسرية البرلمان إلا

في سنة ١٩٨٤ وهى سيدة واحدة تدعى إليزابيث كـوب Elisabeth Kopp وقد تعرضت لكثير من الضغوط للتقاعد عن العمل السياسي.

وبالإضافة إلى الإساءة إليها طويلاً من خلال حرمانها من أبسط حقوقها السياسية وهى الانتخاب والترشيح للبرلمان فعن المرأة السويسرية لم تفلت من الإساءة إليها حيث تشير المستشفيات وأقسام الشرطة وبيـوت الإيـواء إلـى تعرض المرأة السويسرية لأشكال الإساءة من القتال إلـى الاعتـداء البـدني الشديد إلى الاغتصاب والتحرش الجنسي إلى الإهانة النفسية والإهمال.

وهنا يظهر التناقض في البلاد التي تدعو إلى الحرية والمساواة حيـث أنهم يقصدون فقط الحرية للرجال أما النساء فهن الجنس الثاني.

العنف في بلغراد:

كما تمثل بلغراد شكلاً آخر من أشكال الإساءة إلى المرأة حيث نشـبت الحرب الأهلية ومات حوالي نصف مليون فرد فـي صـيف ١٩٩٣ وتـرك حوالي ٣٠٠٠٠٠ من البوسنة أراضيهم وبقى في البوسنة المسـلمة النسـاء والأطفال والشيوخ فقط وقام الجنـود الصـرب بالاعتـداء علـى الشـيوخ واغتصاب النساء المسلمات.

وغالباً ما يقترن الاغتصاب بنوع من السادية كحرق للنساء أو جرحهن أو تكسير عظامهن، وأن النساء كن تشعرن بالعجز واليأس وانهيـار اعتبـار الذات.

كما أن الجنود عندما عادوا إلى أسرهم بعد الحرب كانوا أكثر عنفاً مع

زوجاتهم وأكثر اعتداءاً عليهن بل وأكثر اغتصاباً لهن بالإضافة إلى حدوث حالات اغتصاب وتحرش جنسي من الجنود لأمهاتهم وأخواتهم.

العنف في المجر:

يعتبر العنف جزء من الثقافة المجرية حيث أن التراث المجري والأغاني تحث الإناث على الصبر في مواجهة عدوان الذكور، والعنف البدني حدث نتيجة لما مرت به المجر من أزمات وحروب.

وتشير البحوث إلى أن حوالي ٢ مليون سيدة من المجر قد تعرضن للعنف خلال فترات حياتهن، كما يوجد أكثر من مائة مأوى للزوجات المضروبات وأطفالهن، وأشارت أنه في عام ١٩٩٣ فقط كانت الإحصاءات الرسمية من أقسام الشرطة والمستشفيات وبيوت الإيواء لظاهر الإساءة للإناث: ٥٦٨٨ اعتداء بدني ضد المرأة، ١٥٣ جريمة قتل ضد المرأة، ١٢٣٩ إساءة نفسية، ٣٤٦ إساءة جنسية (اغتصاب وتحرش جنسي).

العنف في روسيا:

ينتشر العنف ضد المرأة في الاتحاد السوفيتي سابقاً وفي روسيا الآن حيث نشرت صحيفة البرافدا Pravda أنه في سنة ١٩٩٣ فقط وجد حوالي ١٤٨ اعتداء جنسي على المراهقات، كما أشارت الصحيفة إلى أن أكثر حالات الاعتداء الجنسي ٥٥% تكون على نساء تراوحت أعمارهن ما بين ١٨-٣١ سنة وقد تعرض حوالي ١٤ ألف أنثى للقتل و٥٧ ألف للضرب. وهناك أشكال أخرى من الإساءة غير الإساءة الجسمية والجنسية والنفسية وهى استغلال النساء في البغاء والأعمال المنافية للآداب سواء داخل روسيا أو خارجها، بل أن هناك عصابات دولية تستغل البنات الروسيات في أعمال

الدعارة في أوربا وفي شتى أنحاء العالم خاصة البنات ذوات الدخل والمستوى الاقتصادي والاجتماعي المنخفض.

وهناك شكل آخر من أشكال استغلال المرأة غير الدعارة وهو استغلالها في تصوير بعض الأفلام الجنسية وهذه الأفلام قد تحتوي على الجنس والجنس المقترن بالعنف والسادية.

كما يتم استغلال النساء في تصوير بعض الصور الجنسية وتوزيع وبيع هذه الصور على المراهقين؛ وكل هذا يمثل أشكالاً من الإساءة إلى المرأة التي يجب دراستها والالتفات إليها.

وأمام تفاقم ظاهرة العنف ضد المرأة عربياً وعالمياً، فكان لزاماً من التدخل لحماية المرأة من جميع صنوف العنف الموجهة ضدها. وعليه أقرت الجمعية العمومية للأمم المتحدة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في ١٨ كانون الأول ١٩٧٩ (قرار الأمم المتحدة رقم ٣٤/١٨٠)، وتم العمل بهذه الاتفاقية في ٣ أيلول ١٩٨١ وفقاً للمادة ٣٧(١) التي تنص على دخول الاتفاقية حيز التنفيذ بعد المصادقة رقم ٣٠ عليها. ومنذ شهر أيلول ٢٠٠٠ أصبح عدد الدول التي قامت بالمصادقة على الاتفاقية ١٦٧ دولة. وقد نصت الاتفاقية على أن ميثاق الأمم المتحدة يؤكد من جديد الإيمان بحقوق الإنسان الأساسية، وبكرامة الفرد وقدره، ومساواة الرجل والمرأة في الحقوق.

الآثار المترتبة عن العنف ضد المرأة:

هناك آثار نفسية واجتماعية واقتصادية مترتبة عن العنف ضد المرأة؛ يمكن إيجازها فيما يلي:

[١] الآثار النفسية للعنف ضد المرأة:

قد يكون من الصعب حصر الآثار التي يتركها العنف ضد المرأة، وذلك لأن المظاهر التي يأخذها هذا الجانب كثيرة ومتعددة. ومع ذلك نستطيع أن نضع أهم الآثار وأكثرها وضوحاً وبروزاً على صحة المرأة النفسية والعقلية، ولا يعني هذا بالطبع أن المرأة تتعرض لها جميعها، بل قد تتعرض لواحد من هذه المظاهر التالية حسب درجة العنف الممارس ضدها:

- فقدان المرأة لثقتها بنفسها، وكذلك احترامها لنفسها.
- شعور المرأة بالذنب إزاء الأعمال التي تقوم بها.
- إحساسها بالاتكالية والاعتمادية على الرجل.
- شعورها بالإحباط والكآبة.
- إحساسها بالإذلال والمهانة.
- عدم الشعور بالاطمئنان والسلام النفسي والعقلي.
- اضطراب في الصحة النفسية.
- فقدانها الإحساس بالمبادرة والمباداة واتخاذ القرار.

لا شك أن هذه الآثار النفسية، أو بعضها تفضي إلى أمراض نفسية أو نفسية – جسدية متنوعة كفقدان الشهية، اضطراب الدورة الدموية، اضطرابات المعدة أو البنكرياس، آلام وأوجاع وصداع في الرأس .. الخ.

[٢] الآثار الاجتماعية للعنف:

تعتبر هذه الآثار من أشد ما يتركه العنف ضد المرأة، ولا نبالغ إذا ما قلنا أنها الأخطر والأبرز، ويمكن إبراز أهم وأخطر هذه الآثار فيما يلي:

١- الطلاق.

٢- التفكك الأسري.

٣- سوء واضطراب العلاقات بين أهل الزوج وأهل الزوجة.

٤- تسرب الأبناء من المدارس.

٥- عدم التمكن من تربية الأبناء وتنشئتهم تنشئة نفسية واجتماعية متوازية.

٦- جنوح أبناء الأسرة التي يسودها العنف.

٧- العدوانية والعنف لدى أبناء الأسرة التي يسودها العنف.

٨- يحول العنف الاجتماعي ضد المرأة عن تنظيم الأسرة بطريقة علمية سليمة.

[٣] الآثار الاقتصادية للعنف:

يرى العديد من الباحثين في العلوم الاجتماعية أن الوضع اللاإنساني الذي تعيشه المرأة في المجتمع، سواء في المجتمعات العربية أم الغربية على حد سواء، ما هو إلا نتاج لوضعها الاقتصادي السيء الذي لا يكاد يكون المسئول عن جميع أوضاعها الأخرى الاجتماعية والسياسية والنفسية. ونحن وإن كنا نتفق مع هذا الاتجاه في تحليل وضع المرأة العربية الراهن إلى حد كبير، ومع ذلك نقول أنه يصعب عزل هذه الأوضاع عن بعضها، وبالتالي يصعب عزل آثارها. فهي متداخلة إلى حد يكاد يكون من المتعذر فهمها منفردة، فعلى سبيل المثال فإن ظاهرة العنف الممارس ضد المرأة بشكل رئيسي، وعلى الأولاد بصفتهم الملحق داخل الأسرة، لا يعكس في الحقيقة حجم العنف المعنوي والاجتماعي فحسب، بل أيضاً حجم العنف الاقتصادي وبما يحدثه من خلل واضطرابات في البنية الاقتصادية. حيث يفوت هذا

العنف على الأفراد فرص تدريبهم وإعدادهم لسد ثغرات العمل من جهة، واستيعابهم في سوق العمل بشروط أفضل من جهة ثانية.

ولعل أهم وأخطر الآثار السلبية التي يتركها العنف الاقتصادي على الأسرة والمجتمع هو إعاقة متطلبات التنمية الاقتصادية. حيث أن العنف مسئول عن دفع أعداد من الأيدي العاملة غير الماهرة - ذكوراً وإناثاً - إلى سوق العمل وخضوعهم للظلم الاجتماعي والمعاملة المجحفة بحقهم. هذا في الواقع إن وجدوا أمامهم فرص عمل.

وبناء على ما تقدم، ومع استمرار تدني نسبة مشاركة المرأة في العمل المنتج يمكن القول أن العنف الأسري يعيق اندماج المرأة في الحياة الاقتصادية - الإنتاجية، ويفوت فرصة الدولة الاستفادة من الطاقة النسائية والشبابية الكامنة، وكذلك فرصة توظيف هذه الطاقات في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وأخيراً، يمكن القول أن آثار العنف ونتائجه سواء على المرأة أو الأسرة أو المجتمع متداخلة ومتشابكة، فالنتائج التي يتركها العنف إنما تتداخل وتتفاعل معاً ويفضي بعضها إلى البعض الآخر ليشكل خطراً فعلياً وجسيماً يهدد البنى الاجتماعية والاقتصادية للأسرة والمجتمع على حد سواء. ولعل أهم هذه الآثار يتمثل - كما أشرنا - في تهديد وإعاقة سياسات التنمية والتغير الاجتماعي. لذا، قد يتعثر تقدم المجتمع إلى الأمام، وتتعثر عملية التنمية الاجتماعية ما لم يتم مكافحة كافة أنواع التمييز ضد المرأة. لذا لابد من ذكر بعض الإجراءات السريعة التي تخفف أو تقلل من ممارسة التمييز أو العنف ضد المرأة وهي:

١- إجراءات قانونية وبخاصة في مجال التشريعات وقوانين الأحوال الشخصية.

٢- إجراءات ثقافية واجتماعية وإعلامية تتعلق بالموروث الشعبي والعادات والصور النمطية المجحفة في حق المرأة.

٣- إجراءات اقتصادية تسمح بدخول المرأة مجال العمل.

نظريات العنف:

هناك العديد من النظريات التي وضعت لتفسير العنف أو السلوك العنيف، فقد أوضحت إقبال السمالوطي (١٩٩٧) بعض النظريات المرتبطة بالعوامل البيئية المفسرة للعنف، نحو المرأة مثل، نظرية الضغط البيئي والنظرية الاجتماعية ونظرية الحرمان البيئي ونظرية الإحباط ونظرية المهمشين ونظرية التعليم الاجتماعي. وأوضحت أيضاً بعض النظريات المرتبطة بالعوامل الشخصية المفسرة للعنف ضد المرأة مثل: نظرية الأصول البيولوجية الغريزية، ونظرية الكوليسترول ونظرية المخ.

وتناولت دراسة هيللر Hellier (١٩٩١) نظرية الاستهداف للعنف، ويقصد بها وجود استعداد داخلي للعنف والعدوان. حيث أكدت البحوث الفسيولوجية على العلاقة بين بعض أشكال الخلل الوظيفي للأعضاء وبين السلوك العنيف. كما إنه ميل نحو اتخاذ العنف كأسلوب للاستجابة في علاقات التفاعل. ويرى عيسوي (١٩٩٩) في دراسته أن هناك نوعان من الأشخاص، منهم الذي ينظر لغيره من الناس كما لو كانوا آلات لا تحس ولا تشعر وقد خلقوا لخدمة حاجاته وأغراضه. ونوع آخر من الأشخاص يشعر بأنه قابل للإهانة والجرح ويتوهم أن المجتمع يضطهده ويبخس حقوقه ويتآمر عليه. ونرى أن هذين النوعين من الأشخاص يعتقدون أن العلاقات الإنسانية تعتمد

على القوة. فهؤلاء الناس يبذلون جهداً خارقاً لتحقيق ذواتهم وتاكيدها، ولكن بصورة مرضية وشاذة وغير مقبولة دينياً وخلقياً واجتماعياً، فهو يريد أن يثبت ذاته على حساب حقوق الآخرين. هذه هى طبيعة استهداف العنف.

وتناولت دراسة أفاكام Avakame (١٩٩٣) عدة فروض من بينها الفرض المأخوذ من النظرية النسوية، ويقول بأن العنف بين الأزواج مرتبط بالاختلاف في المكانة والسلطة. أي كلما زادت المكانة الاقتصادية وسلطة صنع القرار لدى الزوج مقارنة بمكانة وسلطة الزوجة، كلما زادت فرص ممارسة العنف ضد الزوجات، والدراسة أثبتت صحة هذا الفرض نظراً لإدراك الرجل بأن النساء (الزوجات) أقل سلطة وقوة منهم.

وتناولت دراسة إجلال إسماعيل (١٩٩٩) نظرية التعلم الاجتماعي وهى أن العنف الأسري يتم تعلمه داخل الأسرة والمدرسة ومن وسائل الإعلام، كما أن الأفعال العنيفة الأبوية لمحاولة التأديب والتهذيب تلعب دوراً في عنف الأبناء، والعلاقة المتبادلة بين الآباء والأبناء والخبرات التي مر بها الطفل من علاقات أسرية عنيفة، تشكل شخصية الفرد عند البلوغ، لذلك فإن سلوك العنف ينتقل عبر الأجيال وأوضحت أيضاً أن عديد من الدراسات أثبتت أن الأطفال الذين يشبون في أسر عنيفة أكثر قابلية لأن يكونوا هم أنفسهم عدوانيين في تصرفاتهم.

كما تناولت أيضاً نفس الدراسة السابقة نظريتي المصدر والتبادل ودراسة العنف الأسري: حيث أوضحت أن أهم المصادر التي قد تزيد من عنف الزوج أو الزوجة؛ الوضع الاجتماعي للزوج – مستوى تعليم الزوجة بالمقارنة بالزوج، مقارنة عمل الزوجة بعمل الزوج. وتحقيق صدق الفرضية

القائلة بأن الأزواج أصحاب المصادر الخارجية المنخفضة أكثر ميلاً للإيذاء الجسدي لزوجاتهم، ولقد أفادت عديد من الدراسات أن إيذاء الزوجة يحدث على جميع المستويات الاقتصادية والاجتماعية، ولكن يبدو أنه أكثر شيوعاً وأشد قسوة في الطبقة الدنيا، وإنه كلما انخفض الدخل كلما ارتفع الإيذاء الجسدي للزوجة وكلما ارتفع مستوى تعليم كل من الأزواج كلما انخفض فيها معدلات الإيذاء الجسدي.

ولكن تباين الزوجين في المكانة المهنية ومستوى التعليم والمستوى الاقتصادي لصالح الزوجة يؤدي إلى زيادة توجيه الإيذاء البدني لها. وهناك نظرية أخرى تعرف باسم البناء الاجتماعي وهى تفسر الاحتمالات المتزايدة للعنف الأسري في الطبقات الاجتماعية الاقتصادية المنخفضة، حيث يعاني الأفراد والأسر من الإحباط نتيجة لمكانتهم الاجتماعية المتدنية ومن قلة مصادرهم المادية والعاطفية والنفسية والاجتماعية، وعدم قدرة الزوج على تحمل مسئوليات الأسرة مما يدفعه إلى الإيذاء الجسدي للزوجة.

ونظراً لتفشي ظاهرة العنف ضد المرأة عربياً وعالمياً؛ أصبح هناك وفرة في البحوث الامبيريقية في هذا الصدد. فقد ناقشت دراسة مايزل Maisel (١٩٩١) العلاقة بين الإعزاءات السببية حول الصراعات الزوجية ومستويات العنف الزواجي والتأزم. وتكونت عينة الدراسة من ٨٢ زوجاً من المقيمين في كاليفورنيا وقام المفحوصون بتقدير السلوكيات السلبية للشريك وصراعين واقعيين من خلال سبعة أبعاد للعزو السببى. وقامت الدراسة بالربط بين تقارير الأزواج للعزو وبين تقاريرات الأزواج للعنف الزواجي والتأزم الزواجي.

وأشارت الدراسة إلى وجود علاقة بين العزو والتأزم الزواجي على الأبعاد السبعة للعزو لدى الذكور وخمسة أبعاد لدى الإناث. وبلغت نسبة تباين الإعزاءات لدى الأزواج والزوجات ٦٢% من حجم التباين الكلي في التأزم الزواجي. بينما وجدت الدراسة علاقة بين بعدين من أبعاد العزو لدى الأزواج وبعد واحد لدى الزوجات وبين العنف الزواجي وكانت نسبة تباين الإعزاءات لدى الأزواج والزوجات ٣٤% من التباين الكلي في العنف الزواجي. وأشارت الدراسة أيضاً إلى أنه عندما تم الربط بين هذه الإعزاءات وتاريخ العقوبات البدنية لدى الفرد في فترة الطفولة وإدمان المخدرات لدى الزوجات بلغت نسبة تباينهم من حجم التباين الكلي ٦٣% في العنف الزواجي.

وتشير هذه النتائج إلى أن الإعزاءات الزواجية تلعب دوراً هاماً في حدوث العنف الزواجي وضرورة إجراء المزيد من البحوث حول هذه العلاقة.

وافترضت دراسة ماجيو Maggio (١٩٩١) أن العوامل المرتبطة بالعنف الزواجي تزداد أهميتها عندما تتضامن معاً بدلاً من حدوثها بشكل منفرد. وتكونت عينة الدراسة من ٩٢ من الأزواج في سلاح البحرية الأمريكي. وتم قياس العنف الزواجي من خلال تقديرات الزوجات على مقياس استراتيجيات الصراعات. وقد حددت الباحثة العوامل المرتبطة بالعنف وهى العدوان اللفظي/السلبي، ووجهة الضبط الزواجية، والرضا الزواجي.

وأوضحت الدراسة أن هناك علاقة بين العدوان بين الأبوين (أبوي الزوجين) وبين العنف الزواجي ويتداخل في هذه العلاقة وجهة الضبط الزواجية والعدوان السلبي/اللفظي تجاه الزوج. وأشارت الدراسة إلى صحة

الفرض الأساسي في الدراسة حيث تزداد نسبة تباين العوامل المرتبطة بالعنف عندما تتداخل معاً وتكون مسئولة عن نسبة أكبر من التباين في العنف.

وهدفت دراسة ويفر Weaver (١٩٩٣) الكشف عن العلاقة بين الضغط الوالدي، والعنف الزواجي، والمشكلات الزواجية لدى الطفل. وتكونت عينة الدراسة من ٢٧ امرأة ممن يمارس ضدهن العنف الزواجي، و٢٨ امرأة ممن لا يمارس ضدهن العنف. وأوضحت النتائج أن زيادة الضغط الوالدي يؤدي إلى زيادة المشكلات السلوكية لدى الأطفال بغض النظر عن حالة الأمهات اللاتي يمارس ضدهن العنف أو لا. وأشارت النتائج أيضاً إلى أن الأمهات اللاتي يمارس ضدهن العنف لديهن ضغوط والدية أعلى ويدركن أطفالهن بشكل أكثر من حيث معانتهم بمشكلات سلوكية داخلية أو خارجية. كما أن هؤلاء الأمهات يدركن أن الأبناء الذكور لديهم مشكلات سلوكية عامة ومشكلات سلوكية داخلية أكثر من الإناث بينما تظهر الإناث مشكلات خارجية أكثر من الذكور. وأوضحت الدراسة إلى أن أهم المنبئات بالمشكلات السلوكية لدى الأطفال هو الضغط الوالدي والعنف غير البدني. وأوضحت الدراسة أن المحاولات التي تسعى إلى زيادة فعالية أساليب المعاملة الوالدية لدى الأمهات اللاتي يمارس ضدهن العنف يجب أن تضع في اعتبارها مصادر الضغوط، وشدة العدوان البدني وغير البدني، وتراكم الضغوط.

وتناولت دراسة أنجلينج Angling (١٩٩٤) التعرف على قدرات حل المشكلات لدى الأزواج الذين يمارسون العنف الزواجي بالمقارنة بالأزواج الذين لا يمارسون العنف الزواجي باستخدام نموذج تجهيز المعلومات الاجتماعية Social information processing. واتبعت الدراسة الخطوات

الآتية: قام الباحث بمقارنة الأزواج والزوجات كلا المجموعتين، ثم قام بتطبيق مقياس لتحديد استجاباتهم للمواقف المشكلة الزواجية وغير الزواجية وذلك لتحديد ما إذا كان الأفراد الأكثر عنفاً لديهم مشكلات في المهارات العامة لحل المشكلات والمهارات الخاصة بالعلاقات. وتكونت عينة الدراسة من ثلاث مجموعات وهى:

١- المجموعة الأولى (٢٥) زوجاً من الذين يمارسون العنف الزواجي والمتأزمين زواجياً.

٢- المجموعة الثانية (١٠) أزواج المتأزمين زواجياً ولا يمارسون العنف الزواجي.

٣- المجموعة الثالثة (٢٣) زوجاً من غير المتأزمين زواجياً ولا يمارسون العنف الزواجي.

وقام الباحث بسؤال كل زوج ماذا ستقول وتفعل في هذا الموقف؟ وذلك في (١٣) موقفاً تصف مواقف صراع زواجي، و(٩) مواقف صراع غير زواجي (مع الرئيس في العمل، الأصدقاء، الآباء) وتم تسجيل هذه الاستجابات على شرائط كاسيت.

وأوضحت النتائج صحة افتراضات الدراسة حيث كان الأزواج الأكثر عنفاً أقل كفاءة في مواجهة المشكلات أو المواقف المشكلة سواء الزواجية أو غير الزواجية إذا ما قورنوا بأقرانهم الذين لا يمارسون العنف الزواجي وهو ما يتفق مع افتراض الدراسة الأساسي الذي ينص على أن الأزواج الأكثر عنفاً أقل كفاءة في مهارات حل المشكلة. ولم تجد الدراسة فروقاً باختلاف النوع.

وحاولت دراسة بروم Brumm (١٩٩٤) التعرف على العوامل

النيوروسيكولوجية والنفسية المرتبطة بالعنف الزواجي لدى عينة إكلينيكية. وأوضح الباحث أن العنف الزواجي يعتبر من أخطر المشكلات القومية في الولايات المتحدة، وبرغم ذلك فإن عدداً قليلاً من الدراسات حاول استقصاء العلاقة بين العنف الزواجي والإعاقات النيورونفسية، وحاولت الدراسة الإجابة على التساؤل إذا ما كان الذكور الذين اعتادوا العنف ضد زوجاتهم لديهم مشكلات في التحكم في الدوافع ويتميزون بالاندفاع، وعلاقة العنف الزواجي بالتهور والاندفاع واستخدام استراتيجيات التخلص من الصراعات.

وتكونت عينة الدراسة من ٤٠ مفحوصاً ممن يعالجون في إحدى المراكز العلاجية للعلاج من العنف الزواجي والذين تختلف طبيعة ومدى سلوكياتهم العدوانية والعنيفة. وقام متخصص نفسي في العنف الزواجي بإجراء مجموعة من المقابلات مع المفحوصين. كما تم تطبيق مجموعة من الأدوات عليهم. واستخدم الباحث تحليلات الانحدار المتعددة لمعرفة ما إذا كانت المقاييس النيورونفسية ستبدأ بالاندفاع والتهور واستراتيجيات التخلص من الصراعات والتي أثبتت التحليلات صحة ذلك. وأوضحت النتائج إنه بالرغم من أن المفحوصين لم يظهروا مشكلات نيورونفسية بشكل عام، إلا أن نمط استجابتهم على الاختبارات النيورونفسية يمكن التنبؤ من خلالها بالاندفاعية والتهور والعدوان اللفظي واستخدام استراتيجيات التخلص من الصراعات كما ظهر على مقياس الاندفاعية.

وناقشت دراسة باباليا Papalia (١٩٩٤) العنف الزواجي خلال الثلاث سنوات الأولى من الزواج. وقد أشارت الدراسات التي تناولت الزوجات اللاتي يمارس ضدهن العنف إلى أن عنف الأزواج ضد الزوجات يحدث آثاراً

نفسية وبدنية عميقة، كما أشارت الدراسات إلى ارتفاع معدلات العنف من الأزواج ضد الزوجات، كما أوضحت نتائج بعض الدراسات تماثل هذه المعدلات بين الأزواج والزوجات. وقد ناقشت عدد قليل من الدراسات الآثار التي يحدثها عنف الزوجات ضد أزواجهن خاصة العنف اللفظي من آثار نفسية.

وتكونت عينة الدراسة من ١٤٧ زوجاً وزوجة من إحدى المناطق الحضرية في نيويورك والذين اشتركوا في إحدى الدراسات الطولية حول الزواج وذلك في العام الأول والثالث لزواجهم، وقد استخدم الباحث مقياس استراتيجيات الصراعات، الرضا الزواجي، الصحة النفسية، قوة اتخاذ القرار. وأشارت النتائج إلى أن عنف الزوجة ضد الزوج لا يقلل من الرضا الزواجي لدى الأطفال أو الصحة النفسية. بينما كان مستوى العدوان اللفظي والعنف البدني خلال العام الثالث من الزواج مرتبطاً بالرضا الزواجي أو الصحة النفسية لدى الزوجات.

واستهدفت دراسة دومينجيز Dominguez (١٩٩٥) التعرف على ادراكات واستجابات وردود أفعال الأطفال للعنف الزواجي والصراعات الزواجية. وقام الباحث بمراجعة التراث النفسي الذي أشار إلى أن السلوك المدرك له أثر كبير على الطفل أكثر من المستوى الموضوعي للصراع. واستخدم الباحث مقياس ادراكات الراشدين لاستراتيجيات الصراع لقياس ادراكات الأطفال لمستوى وشدة العنف والصراع الزواجي لوالديهم. كما استخدم الباحث مقياس ردود الأفعال لاستراتيجيات الصراع لقياس ادراكات الأطفال لردود أفعالهم في مواجهة مواقف الصراع والعنف الزواجي والذي

يتضمن مجموعة من ردود الأفعال العاطفية والانفعالية وكلا المقياسين يعتمد على الصور والأشكال.

وأسفرت الدراسة عن مجموعة من النتائج أهمها وجود علاقة بين ادراكات الأطفال للعنف والصراع بين الوالدين وبين ادراكات الآباء للصراع والعنف الزواجي وكذا مستوى الرضا الزواجي خاصة لدى الأمهات. كما أوضحت النتائج أيضاً أن ادراكات الأطفال لردود أفعالهم للعنف الزواجي ترتبط ارتباطاً دالاً بتقريرات الأم حول ردود أفعال أبناءهن للصراع والعنف الزواجي.

كما أوضحت النتائج أن ادراكات الأطفال للعنف والصراع الزواجي وردود أفعالهم للصراع الزواجي ارتباطاً دالاً.

وهدفت دراسة كاستليتون Castleton (١٩٩٥) إلى التعرف على العلاقة بين أنماط التواصل بين الزوجين، ومدى حدوث العنف البدني، ومستوى التوافق الزواجي. كما حاولت الدراسة التعرف على العلاقة بين تاريخ التوافق الزواجي، والمتغيرات الديموجرافية، والعدوان البدني والاتجاه نحو العلاقات الاجتماعية والعاطفة وبين أنماط التواصل بين الزوجين الذين يمارسون العنف البدني والذين لا يمارسون عنفاً بدنياً زواجياً.

وتكونت عينة الدراسة من ٣٢ زوجاً (رجلاً وأمراة) والذين تم قياس متغيرات الدراسة لديهم وتم تسجيل بعض المناقشات معهم على شرائط كاسيت. وقام الباحث بتقسيم الأزواج إلى خمس مجموعات وفقاً لمستوى التوافق الزواجي ووجود أو عدم وجود العدوان البدني.

ووجدت الدراسة علاقة بين الثقة والتوافق الزواجي. ولم تجد الدراسة علاقة بين الثقة والعدوان البدني، في حين ارتبط العدوان البدني والعداوة. وأشارت الدراسة إلى عدم وجود علاقة بين السيطرة والسيادة وبين العدوان البدني، ولكن أشارت النتائج إلى أن مجموعتين من الثلاث مجموعات اللاتي يسيطر فيها الزوج يحدث فيها عدوان بدني. وأوضحت الدراسة أيضاً أن حجم التبادل والتواصل في الحديث يرتبط ارتباطاً موجباً بالتوافق الزواجي وارتباطاً سالباً بالعدوان البدني، بينما ارتبط الجمود في المحادثات سلبياً بالتوافق الزواجي.

واستهدفت دراسة بيج Page (١٩٩٥) التعرف على العلاقة بين الموارد الاقتصادية وبين العنف الزواجي وذلك من خلال الإجابة على التساؤلات الآتية: (١) ما العلاقة بين الموارد الاقتصادية economic resources والعنف الزواجي؟ أو ما آثار الدخل الأسري، والممتلكات الأسرية، والاستقلال الاقتصادي للمرأة على العنف الزواجي؟، (٢) هل يؤثر دعم الرجل الأيديولوجي للمساواة بين الجنسين في شرح وتفسير العلاقة بين الموارد الاقتصادية والعنف الزواجي؟، (٣) هل يمكن تفسير العلاقة بين الموارد الاقتصادية والعنف الزواجي في ضوء الصراع الزواجي؟، (٤) هل تؤثر مقاييس الموارد الاقتصادية واستقلال المرأة الاقتصادي تأثيراً مختلفاً على العنف الزواجي؟

وقام الباحث بمراجعة التراث النظري الذي أكد على أن الدخل الأسري المرتفع واستقلال المرأة الاقتصادي يقلل من العنف الزواجي. وتكونت عينة الدراسة من ٢٨٢٧ امرأة وزوجاً من الذين اشتركوا في المسح القومي

للأسر. وأوضحت النتائج أن الأزواج الذين يمتلكون المنزل الذي يعيشون فيه تنخفض معدلات العنف الزواجي بينهم. ولم تجد الدراسة علاقة بين الدخل المادي للأسرة أو الاستقلال الاقتصادي للمرأة وبين العنف الزواجي. وأشارت النتائج أيضاً إلى أن دعم الرجل الأيديولوجي لفكرة المساواة بين الجنسين لا تلعب دوراً هاماً في تفسير العلاقة بين الموارد الاقتصادية والعنف الزواجي.

وقارنت دراسة أنسون وساجي Anson & Sagy (١٩٩٥) بين السيدات في الأسر التي يسودها العنف الزواجي والتي لا يسودها العنف الزواجي في بعض المتغيرات وهى: الاتجاهات نحو القوة الزواجية والعنف، وحل الصراعات الاعتمادية، وصورة الذات، وإدراك الزوج. وأشارت الدراسة إلى أن ٢٩ من السيدات قررن تعرضهن لحالة واحدة على الأقل من العنف الزواجي خلال العام الماضي.

وأشارت النتائج إلى وجود علاقة بين العنف الزواجي والصعوبات الاقتصادية، وأساليب حل الصراعات لدى كلا الزوجين. كما أشارت النتائج إلى أن الزوجات في الأسر التي يسودها العنف الزواجي لديهم اتجاهات مختلفة نحو تحكم الزوج، والعنف الزواجي، كما أنهن معتمدات انفعالياً على أزواجهن. وتشير النتائج إلى احتمالية وجود نمطين من العنف الزواجي.

وهدفت دراسة ماركز Marks (١٩٩٦) إلى التعرف على العلاقة بين العنف الزواجي وفعالية أساليب المعاملة الوالدية parenting self-efficacy وتوافق الأطفال من الأمهات الذين يمارس ضدهن العنف. وحاولت الدراسة الكشف عن العوامل التي تحدد مشكلات التوافق لدى هؤلاء الأطفال. وتكونت عينة الدراسة من ٢٣ امرأة من اللاتي يمارس ضدهن العنف ولديهن أطفال

تتراوح أعمارهم بين ٤-٦ سنوات. وقام الباحث بتطبيق مجموعة من الأدوات لقياس مدى الصراع في المنزل، وفعالية أساليب المعاملة الوالدية، وكفاءة الأطفال الاجتماعية، والمشكلات الانفعالية والسلوكية. وقام الباحث بتحليل البيانات باستخدام اختبار "ت" ومعاملات الارتباط التي حاولت الربط بين النوع ومدى العدوان في الأسرة وفعالية أساليب المعاملة الوالدية لدى الأمهات وبين درجة السلوك المشكل لدى الطفل.

وتوصلت الدراسة إلى أن ٣٨% من الأطفال في الدراسة يعانون من مشكلات سلوكية، ولم تجد الدراسة علاقة بين النوع ومدى العنف الزواجي في المنزل وبين السلوك المشكل لدى الطفل، كما لم تجد الدراسة علاقة بين النوع ومدى العنف الزواجي في المنزل وبين فعالية أساليب المعاملة الوالدية، بينما وجدت الدراسة أن العنف من الزوجة تجاه الزوج wife-to-husband violence يرتبط بالمشكلات السلوكية وفعالية أساليب المعاملة الوالدية. كما وجدت الدراسة علاقة بين فعالية أساليب المعاملة الوالدية والمشكلات السلوكية لدى الطفل (المشكلات الداخلية والخارجية) كما ارتبط هامشياً بالكفاءة الاجتماعية.

ويمكن في ضوء هذه النتائج استنتاج ما يلي:

أولاً: أن الأطفال الذين يشاهدون العنف الزواجي يكونون أكثر عرضة لمشكلات التوافق.

ثانياً: أن فعالية أساليب المعاملة الوالدية ترتبط بالمشكلات السلوكية لدى الطفل.

وقام مورفي وأوفاريل Murphy & O'farrel (١٩٩٦) بدراسة استهدفت اختبار الافتراض القائل بأن الذكور المدمنين للكحوليات يكونون أكثر عنفاً تجاه زوجاتهم. وتبنت الدراسة افتراضاً أن الذكور المدمنين للكحول الذين يعتدون بدنياً على زوجاتهم يختلفون عن المدمنين الذين لا يعتدون بدنياً على زوجاتهم وبالتالي فإن إدمان الكحول لا يقف بمفرده عاملاً وراء العنف تجاه الزوجات. كما أن ذلك يختلف باختلاف درجة الإدمان (شديدة، متوسطة، أو ضعيفة).

وأوضحت النتائج إلى أن الأزواج المدمنين العنيفين أكثر ميلاً لعمل حفلات السمر والشرب، ولديهم أساليب سلبية في التواصل مع زوجاتهم، ولديهم اعتقادات قوية حول الآثار السلبية لإدمان الكحول على الزواج. كما أوضحت الدراسة أن التوقف عن شرب الكحوليات أدى إلى انخفاض معدل العنف الزواجي، بينما ارتبط النكوص والارتداد إلى الشرب مرة أخرى بعودة معدلات العنف الزاوجي إلى معدلاتها السابقة.

وتناولت دراسة سانشيز Sanchez (١٩٩٧) العلاقة بين الاتجاهات نحو المرأة، وقبول معتقدات الاغتصاب rape myth aceptance، وادراكات الاغتصاب الزواجي مقابل الاغتصاب من الغرباء. وتكونت عينة الدراسة من ١٦٥ مفحوصاً (٧٩ من الإناث، ٧٧ من الذكور) بلغ متوسط أعمارهم ٣١ عاماً ويمثلون الطبقة المتوسطة ولديهم مؤهلات تعليمية، واستخدمت الباحثة استبيان يتضمن مقياس الاتجاهات نحو المرأة، ومقياس معتقدات الاغتصاب، ودراسة الحالة لحالة اغتصاب زواجي من الغرباء وبعض المعلومات الديموجرافية. ويتضمن مقياس الاتجاهات نحو المرأة الاتجاهات التقليدية

وغير التقليدية التي تتعلق بالحقوق، والأدوار، والواجبات المتعلقة بالمرأة في المجتمع، أما مقياس معتقدات الاغتصاب فإنه يتعلق بالمعتقدات الخاطئة، والنمطية، وغير المنطقية حول الاغتصاب، وضحايا الاغتصاب، والمغتصبين. وقام الباحث بتوزيع المفحوصين إلى مجموعتين:

الأولى يقدم لهم دراسة حالة يقوم فيها الزوج بإخبار زوجته على ممارسة الجنس، أما الثانية فإنهم يقرءون دراسة مشابهة فيما عدا أن شخص غريب هو الذي يجبر المرأة على ممارسة الجنس. ثم طلب الباحث من كل فرد الاستجابة لأحد عشر عبارة تدور حول تقبل الاغتصاب وتحديد الحدث، وآراؤهم حول العقوبة، وشدة الاغتصاب.

وأشارت النتائج إلى أن الأفراد يدركون الاغتصاب الزواجي والاغتصاب من الغرباء بشكل مختلف، حيث عبّر الأفراد عن الاغتصاب الزواجي جريمة أقل كما أن آثاره النفسية على الضحية، كما أظهروا تسامحاً أكثر تجاه الزوج. كما عبّر المفحوصون عن أن اعتبار إجبار الزوجة على ممارسة الجنس اغتصاباً أمراً متحيزاً وغير منطقي.

وأشارت النتائج إلى أن دراسة الحالة كانت أكثر أهمية وإسهاماً في التعرف على ادراكات الأفراد لعملية الاغتصاب من الاتجاهات نحو المرأة وتقبل إعتقادات الاغتصاب. وبالرغم من أن الاتجاهات نحو المرأة ترتبط ببعض ادراكات الاغتصاب الزواجي (التعدي على الحقوق – وتحديد التفاعلات) فإن الاتجاهات نحو المرأة لم ترتبط بأياً من ادراكات الاغتصاب من الغرباء. ووجدت الدراسة ارتباطاً بين المعتقدات نحو الاغتصاب وبين بعض ادراكات الاغتصاب من الغرباء وهى شدة الجريمة، استدعاء الشرطة،

التعدي على الحقوق، وجانب واحد من جوانب الاغتصاب الزواجي وهو التعدي على الحقوق.

واستقصت دراسة بيرن وارياس Byrne & Arias (١٩٩٧) العلاقات المتداخلة للإعزاءات السببية عن المسئولية عن العنف الزواجي والتوافق الزواجي. وحاولت الدراسة التعرف على الإعزاءات التي يقدمها الشريك أو أحد الزوجين عن السلوك السببي للزوج وأثر هذه الإعزاءات على العلاقة بين التوافق والرضا الزواجي والعنف الزواجي. وتكونت عينة الدراسة من (٦٦) زوجاً (من الزوج والزوجة)، وقام الباحثان بجمع بعض المعلومات والبيانات حول مدى توافقهم الزواجي، وإعزاءاتهم للسلوك السلبي للزوج أو الزوجة، ومدى استخدامهم للعدوان البدني أثناء الصراع في علاقاتهم.

وأوضحت النتائج أن إعزاءات المسئولية عن الصراعات تتداخل في العلاقة بين التوافق الزواجي أو الرضا الزواجي وبين العدوان بين الزوجات دون الأزواج. وأشارت النتائج إلى أن الرضا الزواجي والعدوان البدني أعلى لدى الزوجات الأعلى في إعزاءات المسئولية عن الأزواج أو حتى الزوجات منخفضي الإعزاءات السببية السلبية. وقام الباحثان بمناقشة الفروق بين الجنسين في نمط النتائج ومضامين ذلك من أجل وضعها في الاعتبار عند إعداد البرامج الإرشادية.

وناقشت دراسة ماكنيل وأماتو McNeal & Amato (١٩٩٨) العواقب والآثار طويلة المدى للعنف الزواجي بين الوالدين على الأطفال. وقام الباحثان بجمع المعلومات الطولية حول عدم الاستقرار الزواجي عبر دورة الحياة، وذلك لتحديد الآثار طويلة المدى للعنف الزواجي في أسرة الفرد

في الفترة من ١٩٨٠ – ١٩٨٨ على جوانب التوافق النفسي والاجتماعي للأبناء في مرحلة الرشد المبكر في عام ١٩٩٢. وتكونت عينة الدراسة من (٤٢٠) أبناً ممن تراوحت أعمارهم عام ١٩٨٠ بين ٧-١٩ عاماً أثناء فترة القياس الأولى. وقام الباحثان بقياس العنف الوالدي والصراع الزواجي، والطلاق لدى الآباء كما تم قياس العلاقات مع الآباء كل على حده، والصحة النفسية، والعنف في العلاقات الاجتماعية لدى الأبناء.

وأوضحت النتائج أن الآباء الذين قرروا حدوث العنف الزواجي بين عام ١٩٨٠ – ١٩٨٨ كان من أقوى المنبئات بالآثار السلبية في جوانب الصحة النفسية والعلاقات مع الآباء والعنف في العلاقات الاجتماعية لدى الأبناء في مرحلة الرشد؛ وهو ما يشير إلى وجود علاقة قوية بين تعرض ومشاهدة الأفراد للعنف الزواجي بين والديهم وانخفاض مستوى الصحة النفسية وسوء العلاقات مع الآباء وارتفاع مستويات العنف في العلاقات الاجتماعية لدى الأبناء في مرحلة الرشد. كما أشارت الدراسة إلى أن هذه النتائج غير معتمدة على الصراعات الزواجية غير العنيفة بين الآباء. والطلاق، والسلوكيات العدوانية تجاه الأبناء، وإدمان الكحول أو المخدرات.

واستخلصت الدراسة أن المشكلات في الأسرة تكون لها آثار طويلة المدى تظهر في حياة الأبناء. وأوضحت الدراسة أنه نظراً لارتفاع أعداد الأطفال الذين يتعرضون للعنف الزواجي كل عام، فإن هناك حاجة نحو إجراء المزيد من الدراسات الطويلة حول هذه العلاقة.

وتناول فرج، وهبة إبراهيم (١٩٩٩) إدراك العنف ضد المرأة بين المصريات والسعوديات من خلال عينة مكونة من (٣٠٣) طالبة جامعية

منهن (١٧٠ طالبة سعودية، ١٣٣ طالبة مصرية) تتراوح أعمارهن بين (٢٠-٢٢ سنة)، واستخدم مقياس العنف ضد المرأة إعداد فرج، ومقياس تنسى لمفهوم الذات إعداد وليم فيتس ترجمة فرج وكامل (١٩٩٨)، ومقياس مصدر الضبط إعداد جوليان روتر تعريب كفافي (١٩٨٢)، واستخبار أيزنك للشخصية إعداد هاتز وسيبل أيزنك ترجمة عبد الخالق (١٩٩١). وأظهرت النتائج أن العينة المصرية أعلى من العينة السعودية في كل من العصابية (ت = ٤,٥٠ بدلالة من ٠,٠٠٠١)، ومفهوم الذات الجسمية (ت = ٣,٠٣ بدلالة ٠,٠٠١)، بينما كانت العينة السعودية أعلى من العينة المصرية في كل من الانبساط (ت = ٤,٨١ بدلالة ٠,٠٠٠١)، والذهانية (ت = ٢,٥٠ بدلالة ٠,٠١)، ومفهوم الذات الشخصية (ت = ٢,٩٦ بدلالة ٠,٠٠١)، بينما لم توجد فروق دالة بينهما في العنف والكذب ومفهوم الذات الاجتماعية ومفهوم الذات الأسرية ومصدر الضبط.

وتناول فرج، وحصة ناصر (١٩٩٩) العنف ضد المرأة وعلاقته ببعض سمات الشخصية من خلال عينة مكونة من ٢٠٩ طالبة من الإناث الراشدات بمتوسط عمري (٢٣,١١)، طبق عليهن مقياس العنف ضد المرأة من إعداد الباحث الأول ومقياس تنسى لمفهوم الذات ومقياس مصدر الضبط إعداد جوليان روتر وترجمة كفافي (١٩٨٢)، واستخبار أيزنك للشخصية إعداد هاتز وسيبل أيزنك وترجمة عبد الخالق (١٩٩١). وقد حسبت الارتباطات بين بنود المقياس والدرجة الكلية، وأجرى التحليل العاملي للمصفوفة الارتباطية بطريقة المكونات الأساسية لهوتلينج، كما أجرى تدوير متعامد للعوامل الناتجة بطريقة الفاريمكس لكايزر، واستخلص من التحليل العاملي بمحك جذر كامن واحد صحيح أثنى عشر عاملاً استقطبت ٥٩% من

التباين الارتباطي، وبلغ أدنى جذر كامن (١,٠٤٤)، والعوامل هي: الأول العنف الزواجي، والثاني العنف الجنسي، والثالث عنف السيطرة، والرابع الاجتماعي، والخامس العنف اللفظي داخل وخارج البيت، والسادس عنف التقاليد والمناخ العام، والسابع القهر النفسي والتهديد بالعنف، والثامن مناخ العنف الاجتماعي، والتاسع المخاوف الاستجابية للعنف المتوقع والعوامل من العاشر حتى الثاني عشر لا يكشف عن تباينات جديدة. أما مصفوفة الارتباط بين العنف وسمات الشخصية ومصدر الضبط فقد حللت عامليا واستخلصت ثلاثة عوامل وقد تبين أن التحليل العاملي استخلص (٨١%) من التباين الارتباطي، ولم تكشف الارتباطات عن علاقات متبادلة بين العنف ومتغيرات الشخصية باستثناء العصابية. وقد تناول الباحثان المصفوفة العاملية أيضاً لمفهوم الذات والعنف ومصدر الضبط وقد أسفر التحليل عن عاملين استقطبا ٨٦% من التباين الارتباطي بجذر كامن (٦,٠٥٧) وكان أعلى تشبع للذات الأخلاقية تليها الذات الشخصية وأقلها للذات الجسمية، ويلاحظ وجود علاقة سلبية بين تقدير الذات والضبط الخارجي للسلوك.

واختبرت دراسة بيركيل Berkel (١٩٩٩) نموذجين للاتجاهات نحو العنف العائلي. ويتكون النموذجان من الآثار الإيجابية المباشرة للنوع، والتدين، والمساواة بين الجنسين على دعم العنف العائلي وكذا الآثار غير المباشرة للنوع، والتدين، والمستوى الاقتصادي الاجتماعي. ويقوم النموذج الأول على افتراض وجود علاقة سببية بين التدين والاتجاهات نحو دور الجنس. أما النموذج الثاني فيقوم على افتراض وجود علاقة ارتباطية بين هذه المتغيرات. وتكونت عينة الدراسة من ٣٦٠ طالباً جامعياً ٦٤ منهم من البيض و١٧% من الإناث.

وأوضحت النتائج أن النوع كان المتغير الوحيد الذي تنبأ بالاتجاهات نحو دور الجنس بينما كان متغير الاتجاه نحو دور الجنس أقوى المنبئات بالاتجاهات نحو العنف العائلي. واستخدم الباحث النموذج الثاني للتعامل مع الفروق بين البيض والسود. فبالنسبة للطلاب البيض فإن الاتجاهات نحو دور الجنس كان المتغير الوحيد الذي له أثر مباشر على الاتجاهات نحو العنف العائلي بينما كان للنوع أثر غير مباشر على الاتجاهات نحو العنف العائلي وبالنسبة للسود فإن النوع والاتجاهات نحو دور الجنس كانا المتغيران الوحيدان اللذان لهما أثر مباشر على الاتجاهات نحو العنف العائلي.

وتناولت دراسة براون Brown (٢٠٠٠) أثر بعض المتغيرات الديموجرافية والنفسية الاجتماعية على العنف العائلي. واستخدمت الدراسة المتغيرات الديموجرافية التالية: النوع، العرق، المستوى الاقتصادي الاجتماعي (مستوى التعليم، الحالة الوظيفية، مستوى الدخل). كما حاولت الدراسة التعرف على أثر هذه المتغيرات على العنف العائلي عندما تتداخل مع متغيرات البناء العائلي (الأسر المرتبطة)، والدعم الاجتماعي والضغوط. وذلك من أجل زيادة فهم العلاقة بين هذه المتغيرات والعنف الأسري.

واستخدم الباحث الاستبيان القومي للعنف الأسري على عينة من ٨٤٧ فرداً من السود واعتبر الباحث المتغير التابع العنف الأسري والمكون من أربع مستويات من التفاعل وهى: العقلانية، العدوان اللفظي، العنف البسيط، والعنف الشديد. وقد تم قياس كل مستوى من التفاعل من خلال ثلاث علاقات وهى: الوالدين – الطفل، الزوج – الزوجة، الزوجة – الزوج؛ واستخدم الباحث تحليل الانحدار لتحليل البيانات.

وأشارت النتائج إلى وجود أثر للنوع (الذكور والإناث) حيث يزيد من احتمالية العنف الأسري، كما أوضحت النتائج إلى انخفاض مستويات العنف الأسري لدى السود. وأشارت النتائج أيضاً إلى وجود أثر للمستوى الاقتصادي الاجتماعي على زيادة احتمالية حدوث العنف العائلي حتى بعد ضبط متغيرات النوع والعرق. كما أوضحت النتائج وجود أثر قوي للضغوط على زيادة احتمالية حدوث العنف العائلي حتى بعد ضبط متغيرات النوع والعرق.

وقام ألالو Alalu (٢٠٠٠) بعمل مراجعة فاحصة لعدد ١٥ دراسة تناولت فعالية وتكيف الأطفال الذين يشاهدون آباءهم أثناء العنف الزواجي بينهم، وركز الباحث على الاكتئاب ومشكلات السلوك باعتبارها أهم المتغيرات النفسية. وقام الباحث بحساب حجم التأثير لتحليل نتائج هذه الدراسات. وأشارت نتائج هذا التحليل إلى أن آثار العنف الزواجي على عملية تكيف وفعالية الأطفال كانت واضحة ودالة، حيث حصل المفحوصون على درجات مرتفعة في مقياس الاكتئاب ومشكلات السلوك.

وقد أوضحت النتائج الخاصة بالاكتئاب وجود حجم للتأثير صغير إلا أنه موجب وقد يرجع ذلك إلى عدم تجانس العينة. وأوضحت هذه النتائج أن الأطفال الذين يشاهدون آباءهم أثناء العنف الزواجي يكونون أكثر عرضة لظهور الأعراض الاكتئابية والحزن الشديد (أعراض داخلية) والعدوان وفرط النشاط واضطرابات السلوك.

وتناولت دراسة لين Lane (٢٠٠٠) العلاقة بين كم ونوع العنف الأسري بين الأزواج وكذا أبعاد العلاقات الأسرية. قام الباحث بتطبيق مقياس استراتجيات الصراع (النسخة المعدلة) The Revised Conflict Tactics

Scales والذي يقيس حجم ونوع العنف الزواجي والأسري، كما استخدم بعد العلاقات الأسرية من مقياس البيئة الأسرية لقياس أبعاد العلاقات الأسرية. كما حاولت الدراسة التعرف على الفروق في حجم العنف الأسري التي ترجع إلى متغيرات النوع، العمر، الالتزام الديني. وتكونت عينة الدراسة من ٤٦ زوجاً وزوجةً ممن تراوحت أعمارهم بين ٢٢-٤٥ عاماً.

وأشارت نتائج الدراسة إلى أن نسبة الأفراد المتدينين الذين حدث منهم عنف بدني مرة على الأقل خلال العام الماضي تتشابه إلى حدٍ بعيد مع النسبة القومية التي تحدث بين الأزواج غير المتدينين. كما أوضحت النتائج أن العدوان النفسي والعنف البدني ينخفض مع ارتفاع درجات الفرد على أبعاد العلاقات الأسرية. ولم تجد الدراسة فروقاً في العنف الأسري ترجع إلى النوع. كما لم تجد الدراسة علاقة بين الالتزام الديني – سواء كما تم قياسه بنسبة الحضور إلى دور العبادة (الكنيسة) أو بعد التدين – وبين بعد العلاقات الأسرية. ووجدت الدراسة فروقاً في العنف الزواجي ترجع إلى العمر، حيث أشارت الدراسة إلى أن المجموعة الأصغر سناً كانت أعلى من حيث حجم ونوع العنف الأسري والزواجي. كما وجدت الدراسة أن الأزواج الاعضاء في كنائس المناطق الجنوبية يسيئون إلى زوجاتهم بنسبة مماثلة للنسبة العامة وهو على عكس ما افترضته الدراسة.

وتناولت دراسة ماكدونالد وآخرين McDonald, *et al.* (٢٠٠٠) العلاقة بين العنف الزواجي والمشكلات السلوكية لدى الأطفال بين أطفال الأسر التي تبحث عن تقديم علاج إكلينيكي لأطفالهم الذين تتراوح أعمارهم بين ٤ – ٧ أعوام وتتميز سلوكياتهم بالمعارضة oppositional وعدم

الانصياع non-compliant. وحاول الباحثون التعرف على ما إذا كان العنف الزواجي لدى الذكور يرتبط بارتفاع المشكلات السلوكية لدى الأطفال. وتكونت عينة الدراسة من (٩٠) أماً وأباً والذين تم جمع المعلومات منهم حول العنف الزواجي، والمشكلات السلوكية الداخلية والخارجية externalizing & internalizing problems، والصراع الزواجي، والعنف الأبوي تجاه الأطفال، والعدوان من الزوجات تجاه أزواجهن.

وأوضحت النتائج أن المشكلات السلوكية لدى الأطفال ترتبط بالعنف الزواجي من الآباء تجاه الأمهات أكثر من العكس، وهو ما يشير إلى وجود علاقة بين المشكلات السلوكية لدى الأطفال والعنف الذي يمارسه آباءهم تجاه أمهاتهم.

وتناولت ناهد رمزي وسلطان (٢٠٠٠) العنف ضد المرأة، وقد شملت الدراسة (١٠٠) مفردة من الرجال والنساء من ذوي الاهتمام ومن أصحاب الرأي في قضية العنف ضد المرأة، واستخدم مقياس العنف ضد المرأة إعداد الباحثان. وأظهرت نتائج التحليل العاملي عن استخراج ثلاثة عوامل استوعبت (٦٥,٣%) من التباين الكلي، وقد أطلق على العامل الأول الإيذاء البدني والمعنوي للمرأة، والثاني العنف الزواجي، والثالث العنف المتمثل في تقييد حرية الزوجة، كما ظهر أن العوامل المستخرجة في عينة الريف جاءت شديدة التشابه بالعوامل التي تم استخلاصها في تحليل عينة الحضر، وكذلك أظهر التشابه بين عينة الذكور وعينة الإناث في العوامل المستخرجة.

وناقشت دراسة سمبسون Simpson (٢٠٠١) العلاقة بين العنف العائلي والهوية الأسرية. وتكونت عينة الدراسة من عشر سيدات واللاتي عاشن في

أسر تتميز بالعنف وعلاقات تتميز بالإعتداء واللاتي تم عقد مجموعة من المقابلات معهن لاستكشاف أثر إقامتهن في هذه الأسر على انتقال الهوية الأسرية من حول التاريخ الأسري والعادات والتقاليد وانتقال الموروثات الثقافية عبر الأجيال.

وأوضحت النتائج انتشار العنف في اسر الأصل لهؤلاء السيدات حيث كانت أسرهن وعلاقات والديهن تتميز بالعنف الأسري الشديد وكذا اسر أزواجهن. وقد تم تقسيم النتائج إلى ستة موضوعات رئيسية وهي: الواقع والخيال في الأسرة السعيدة، تقليد الاعتداء، الصمت، العزلة، الحفاظ على الحضارة المادية، خلق والحفاظ على السجل التاريخي. وقد تمت مناقشة النتائج في ضوء التراث النفسي حول الهوية الأسرية والعنف الأسري.

وتناولت دراسة تيستا وليونارد Testa & Leonard (٢٠٠١) أثر العدوان البدني للزوج وإدمان الكحول على التوافق الزواجي. وحاولت الدراسة اختبار الاعتقاد السائد أن السيدات تعتبر أزاوجهن أقل مسئولية عن سلوكياتهم العدوانية عندما يكون الأزواج مدمنين للكحوليات. كما حاولت الدراسة التعرف على الآثار التفاعلية والمستقبلة للعدوان البدني للأزواج وإدمانهم للكحوليات على التوافق الزواجي لدى الزوجات وأفكار الطلاق لدى الأزواج حديثي الزواج.

وقام الباحثان بجمع المعلومات حول إدمان الزوج للكحول، والتوافق الزواجي لدى الزوجة، والعدوان الزواجي لدى الزوج، وأفكار الطلاق لدى الزوجات. وتكونت عينة الدراسة من ٣٨٧ مفحوصاً. وأشارت النتائج إلى وجود أثر سلبي للعدوان الزواجي للزوج على التوافق الزواجي وأثر ايجابي

على أفكار الطلاق لدى الزوجة وبغض النظر على إدمان الزوج للكحول، كما أشارت الدراسة إلى أن إدمان الزوج للكحول له أثر سلبي على التوافق الزواجي. ولم تجد الدراسة تفاعلاً بين إدمان الكحول والعدوان. وقد فشلت نتائج الدراسة الحالية في دعم نتائج الدراسات السابقة التي تشير إلى أن إدمان الكحول سبباً من أسباب العنف العائلي وأنه لا يخفف من الآثار السالبة للعنف العائلي على التوافق الزواجي.

واهتمت دراسة كيم وسونج Kim & Sung (٢٠٠١) بمدى شيوع العنف الزواجي بين الأزواج الكوريين من كبار السن وذلك من خلال الاعتماد على عينة قومية. واعتبرت الدراسة أن الاعتداء على الزوجة هو أهم مظاهر العنف الزواجي لدى كبار السن من الكوريين تجاه زوجاتهم. وأشارت نتائج الدراسة إلى أن الاعتداء على الزوجة أصبح ظاهرة خطيرة تستحق توجيه مزيد من الاهتمام نحوها. ولم تجد الدراسة علاقة بين العوامل والمتغيرات الديموجرافية والمستوى الاقتصادي الاجتماعي بالاعتداء على الزوجة؛ وهو ما يشير إلى أنها ظاهرة عامة بين كبار السن من الذكور في المجتمع الكوري ولا يرتبط بطبقة اجتماعية معينة أو جماعة ذات مستوى اقتصادي أو اجتماعي معين.

كما أوضحت النتائج أن تأثيرات الثقافة التقليدية والتي تركز على الذكور (أو تعطي الأولوية للذكور) تعتبر أهم العوامل المسببة في ظهور هذه المشكلة بهذا المدى الكبير بين الذكور في المجتمع الكوري. واستعرضت الدراسة الخصائص الثقافية المرتبطة بالعنف تجاه الزوجات والبرامج العلاجية اللازمة لحماية الزوجات من العدوان.

وهدفت دراسة يانيس وجونزالز Yanes & Gonzalez (٢٠٠١) إلى التعرف على العوامل المنبئة بالعنف الزواجي. وتكونت عينة الدراسة من ١٢٠ طالباً جامعياً من الذكور والإناث (المتزوجين) في أسبانيا. وقام الباحثان بجمع المعلومات حول المتغيرات الديموجرافية والاجتماعية، وخبرات العنف الشخصية لدى الطلاب، وتاريخ الصراعات الزواجية أو العنف الزواجي في الأسرة، ومدى حدوث العنف في العلاقات الشخصية الحاضرة وذلك من خلال مقياس استراتجيات الصراع من إعداد ستراوس Straus (١٩٧٩).

وأشارت النتائج إلى أن عوامل الخطورة المرتبطة بالعنف الزواجي تتضمن إعزاء المسئولية إلى الآباء نظراً للصراعات والعنف الزواجي في أسرهم قبل الزواج، وأن الإعزاء يكون غالباً إلى الأب أو الأم حسب جنس الفرد (الذكور إلى الآباء، الإناث إلى الأمهات). وتفسر هذه النتائج في فهم العوامل المرتبطة بانتقال العنف الزواجي من الآباء إلى الأبناء.

وهدفت دراسة جوتريز وآخرون Gutierrez, *et al.* (٢٠٠٢) إلى الكشف عن العلاقة بين العنف العائلي تجاه المراهقين والمحاولات الانتحارية والأعراض الاكتئابية. وتساءلت الدراسة حول ما إذا كان وقوع الفرد ضحية لنوع من العنف يعتبر عاملاً مؤدياً إلى محاولة الفرد للانتحار والأعراض الاكتئابية. وتكونت عينة الدراسة من ٩٣٦ طالباً ثانوياً (٥٤,٣% من الذكور، ٤٥,٧% من الإناث). واستخدم الباحثون استبيان مكون من عدة أبعاد تغطي جميع جوانب البحث.

وأشارت نتائج الدراسة إلى أن نسبة كبيرة من أفراد العينة يعانون من العنف العائلي وأن هذه النسبة متساوية لدى الذكور والإناث. كما أوضحت

النتائج وجود علاقة قوية ودالة بين العنف العائلي والمحاولات الانتحارية والأعراض الاكتئابية وهو ما يشير إلى أن وقوع الفرد كضحية للعنف العائلي يرتبط بالمحاولات الانتحارية وظهور الأعراض الاكتئابية.

وناقشت دراسة هيمان وسليب Heyman & Slep (٢٠٠٢) ما إذا كان تعرض الطفل للاعتداء وسوء المعاملة والعنف الوالدي يؤدي إلى قيامه بالعنف العائلي في أسرته في مرحلة الرشد. وأشارت الدراسة إلى أن دورة العنف تفترض أن الأطفال الذين يقعون ضحايا للعنف يتحولون إلى أفراد عنيفين تجاه الآخرين. وحاولت الدراسة الإجابة على التساؤل التالي: ما إذا كان تعرض الفرد للعنف البدني في مرحلة الطفولة والعنف بين الوالدين يؤدي إلى قيامه بإساءة معاملة الأطفال، أو إساءة معاملة الزوجة في مرحلة البلوغ؟.

وتكونت عينة الدراسة من ٦,٠٠٢ من الذين تزيد أعمارهم عن ١٨ عاماً من المشاركين في المسح القومي للعنف العائلي National family violence survey. وأوضحت النتائج أن السيدات اللاتي يتعرضن لكل من سوء المعاملة والعنف بين الوالدين في مرحلة الطفولة تتميز أسرهن في مرحلة الرشد بالعنف الأسري الشديد. وأن حدوث العنف في أسرة الفرد الأصلية منبئاً قوياً بحدوث العنف وإساءة معاملة الأطفال والأزواج أثناء مرحلة الرشد.

وناقشت دراسة سولومون Solomon (٢٠٠٢) العلاقة بين إدمان الكحوليات والعنف الزواجي لدى الذكور والإناث. واستهدفت الدراسة التعرف على أثر النوع على هذه العلاقة لدى الأزواج والزوجات المتهمين بالعدوان على الطرف الآخر. وتكونت عينة الدراسة من ١٤٠ زوجاً، و١٥٠ زوجة

والذين تم تطبيق مجموعة من الاستبيانات حول مدى شدة إدمان الكحول ومدى شدة العدوان على الزوج/الزوجة.

وأوضحت النتائج وجود علاقة موجبة بين شدة إدمان الكحول وشدة العنف الزواجي لدى الذكور وهو يتفق مع ما افترضته الدراسة، بينما كانت العلاقة بين شدة إدمان الكحول وشدة العنف الزواجي لدى الإناث موجبة غير أنها لم تصل إلى حد الدلالة الإحصائية. وفيما يخص الفروق بين الجنسين؛ فإن الدراسة لم تجد فروقاً ترجع إلى النوع في العلاقة بين العنف الزواجي وإدمان الكحوليات. كما لم تختلف شدة العنف الزواجي بين الذكور والإناث، بينما وجدت الدراسة فروقاً في إدمان الكحوليات لصالح الذكور.

وأوضحت الدراسة أن الإناث والذكور المتهمين بالعنف الزواجي لديهم قدرة على العنف بشكل عام المماثل في شدته للعنف الزواجي. كما أشارت الدراسة إلى أن شدة العدوان كلما زادت، كلما كان النساء والذكور على السواء أكثر عرضة لإدمان الكحوليات بشكل أكبر.

وتناولت دراسة هيريرا ومالكوسكي Herrera & McCloskey (٢٠٠٣) أثر ثلاثة أنماط من وقوع الطفل كضحية على الإنحراف والعدوان لدى المراهقات. وتكونت عينة الدراسة من ١٤١ أماً وابنة واللاتي تم تطبيق الدراسة الطولية عليهن حول العنف الزواجي ونمو الطفل وطلب منهن تقديم وصف مفصل لثلاثة جوانب: (١) تعرض الطفل للعنف الزاوجي، (٢) العنف والعدوان البدني، (٣) الاعتداء الجنسي وذلك أثناء مرحلة الطفولة. وقام الباحثان بعمل دراسة تتبعية لهؤلاء الأطفال أثناء مرحلة المراهقة وتمت

مقابلتهن مرة أخرى. كما تم تطبيق أدوات لقياس الانحراف والجناح، الهروب، والعنف ضد الوالدين.

وأوضحت النتائج أن العدوان أو الاعتداء الجنسي على الطفل كان أقوى أنماط العنف الثلاث تنبؤاً بالسلوك الإجرامي العنيف وغير العنيف لدى الإناث. وأشارت النتائج أيضاً إلى أن المراهقات اللاتي تعرضن لعدوان بدني في الطفولة كن أكثر ميلاً نحو إهانة والاعتداء على والديهن. ولم تجد الدراسة أثراً لمشاهدة العنف الزواجي على الجناح والانحراف.

وهدفت دراسة انجليش وآخرون English, *et la.* (٢٠٠٣) إلى التعرف على أثر العنف العائلي على السلوكيات المشكلة والجوانب الصحية لدى الأطفال في فترة الطفولة المبكرة. وتكونت عينة الدراسة من ٢٦١ طفلاً من الذين تمت إحالتهم إلى مراكز علاج الإهمال والاعتداء على الأطفال والذين تم عمل مجموعة من المقابلات معهم عندما كان الطفل يبلغ من العمر ٤ – ٦ أعوام، إلى جانب تقديرات المعلم للسلوكيات المشكلة لدى الطفل.

وأشارت نتائج الدراسة إلى أن العنف العائلي ليس له أثر مباشر على السلوكيات المشكلة لدى الأطفال في سن السادسة. بينما يكون له أثر غير مباشر بالتضامن مع بعض المتغيرات الأخرى. بينما وجدت الدراسة أثراً للعنف العائلي على فعالية الأسرة وجودة التفاعل مع الطفل والصحة العامة والصحة النفسية وهو ما يؤدي إلى حدوث زيادة في السلوكيات المشكلة لدى الطفل والجوانب الصحية.

واستهدفت دراسة ارمينتا وآخرون Armenta, *et al.* (٢٠٠٣) الكشف عن الآثار السلوكية والاجتماعية للعنف العائلي على الأطفال المكسيكيين.

وتكونت عينة الدراسة من ٣٠٠ أسرة من الذين تم اختيارهم عشوائياً من مدينة سنوروا إحدى ولايات المكسيك الشمالية الغربية. وتم عمل مقابلة لعضوين من كل أسرة: الأم وإحدى أطفال الأسرة الذين تم اختيارهم بشكل عشوائي. وقام الباحثون بتطبيق أداة لجمع المعلومات الديموجرافية والمعلومات حول إدمان الكحوليات لدى إحدى الوالدين، والعنف الزواجي، والاعتداء على الطفل، وسوء سلوك الطفل. وتبنى الباحثون نموذجاً لتقدير أثر الاعتداء على الطفل والتعرض للعنف الزواجي على السلوكيات المشكلة لدى الطفل.

وأوضحت النتائج أن هناك نوعين من العنف لهما آثارهما على السلوكيات العدوانية والمضادة للمجتمع والسلوك المنحرف، ومشكلات الانتباه، والاكتئاب، والقلق، والحزن، والأعراض السيكوسوماتية. كما وجدت الدراسة أثر سلبي للمستوى التعليمي للأم على المشكلات السلوكية والاجتماعية للأم، وأضافت النتائج أن المستوى التعليمي للأب يقلل من عدوانهم على زوجاتهم. ووجدت الدراسة علاقة موجبة بين إدمان الكحول والاعتداء على الطفل. وتشير هذه النتائج إلى أن الاعتداء الذي يقع على الطفل، والتعرض للعنف الزواجي يؤدي إلى عواقب ضارة على سلوك الطفل وصحته النفسية.

وتناولت دراسة هاربر وآخرون Harper, *et al.* (٢٠٠٣) أثر الدفء الوالدي في تخفيف آثار التعرض للعنف العائلي. وحاولت الدراسة التعرف على دور الدفء الوالدي على مواقف التعرف لأنماط مختلفة من العنف العائلي (المشاهدة – الوقوع كضحية للعنف). وأشارت النتائج إلى أن الدور

الذي يقوم به الدفء الوالدي في تخفيف آثار العنف العائلي يختلف باختلاف نمط العنف. كما وجدت الدراسة علاقة سالبة بين دفء الأب ودفء الأم وبين الارتباط بمتغيرات الأمن وتقدير الذات لدى مجموعتي الأفراد الذين يشاهدون العنف العائلي أو يقعون كضحية للعنف. بينما ارتبط الدفء من جانب الأم ارتباطاً موجباً بتقدير الذات لدى الأفراد الذين يشاهدون العنف العائلي. ولم تجد الدراسة أثراً للدفء من جانب الأب على العلاقة بين العنف العائلي والدفء؛ واستخلصت الدراسة أن الدفء الوالدي لا يؤثر على تخفيف آثار العنف.

وتساءلت دراسة كانو وفيفيان Cano & Vivian (٢٠٠٣) حول مدى الارتباط بين ضغوط الحياة life stressors والعنف الزواجي. وحاولت الدراسة التعرف على العلاقة بين العديد من ضغوط الحياة والعنف البدني تجاه الزوج/الزوجة. وقام الباحثان بقياس ضغوط الحياة بطرق متعددة لاختبار مدى تكرار هذه الضغوط وآثارها المدركة ومدى اختلاف تأثيرها بنوع الضغوط (الفقد، الخطر) وطبيعة الضغوط (وظيفية مهنية، بينشخصية) وعلاقتها بالعنف الشديد والمتوسط لدى الرجال والنساء.

وأوضحت النتائج أن الضغوط المهنية وضغوط الفقد يرتبط بالعنف الزواجي لدى الذكور، بينما يرتبط العنف لدى الإناث بمدى كبير من الضغوط. كما أشارت النتائج إلى أنه يمكن التمييز من خلال الضغوط بين الرجال العنيفين وغير العنيفين، كما أمكن التمييز من خلال الضغوط بين السيدات متوسطي ومرتفعي العنف.

وأشارت النتائج أيضاً إلى أن الأعراض الاكتئابية تتداخل في العلاقة بين أثر الضغوط والعنف، وأن هناك علاقة بين الضغوط والعنف وبين ارتفاع الأعراض الاكتئابية لدى السيدات. وقد تمت مناقشة النتائج في ضوء مضامينها النظرية والعلاجية.

وهدفت دراسة ديلسول ومارجولين Delsol & Margolin (٢٠٠٤) إلى التعرف على معدلات انتقال العنف من أسر الأصل إلى الأسر الحالية للفرد. وأشارت الدراسة إلى أن ٦٠% من الرجال في الأسر التي تتميز بالعنف الزواجي قرروا وجود عنف اسري في عائلاتهم بين والديهم، بينما قرر ٢٠% فقط من الرجال في الأسر التي لا تتميز بالعنف وجود عنف في عائلاتهم بين والديهم. وأشارت الدراسة إلى وجود علاقة قوية بين وجود عنف في أسر الأصل وبين العنف في الأسر الحالية، والى وجود مجموعة من المتغيرات المتداخلة في هذه العلاقة مثل الشخصية المعادية للمجتمع، والتأزم النفسي، والاتجاه نحو العفو والصفح، وكذا المتغيرات الموقفية مثل المشكلات الزواجية وأساليب حل الصراعات. كما حددت الدراسة بعض المتغيرات التي ترتبط بالرجال غير العنيفين الذين تربوا في أسر تميزت بالعنف وهى العلاقات البينشخصية القوية والقدرة على خلق مساحة نفسية بين أسرة الأصل والأسرة الحالية.

وحاولت دراسة سيلف براون Self-Brown (٢٠٠٤) استكشاف العلاقة بين التعرض للعنف وبعض المتغيرات الأسرية مثل العنف الأسري والأمراض النفسية لدى الوالدين. وتبنت الدراسة النموذج الأيكولوجي الذي يفترض وجود عوامل مؤثرة سواء بالسلب أو الإيجاب داخل الأسرة تؤثر على

ميكانزمات التوافق لدى المراهق مع العنف. وحاولت الدراسة التعرف على أثر العنف الأسري والأمراض النفسية لدى الوالدين على التوافق الشخصي والأعراض النفسية لدى المراهقين. وتكونت عينة الدراسة من (١٢١) من الطلاب في المدارس العليا ووالديهم وقام الباحث بتطبيق مقياس تعرض المراهق للعنف، وقائمة أعراض الأزمات النفسية، وتقدير الشخصية على المراهقين، بينما تم تطبيق أدوات تقدير الشخصية صورة الأب، واستبيان لجمع المعلومات الديموجرافية، ومقياس تشخيص أزمات. وقد استخدام الباحث تحليل الانحدار لتحليل البيانات.

وأشارت نتائج الدراسة إلى أن تعرض المراهق للعنف الأسري لا يتداخل في العلاقة بين تعرض المراهق للعنف المجتمعي وبين الآثار الإيجابية أو السلبية. بينما وجدت الدراسة تداخل متغير الأمراض النفسية لدى الوالدين في العلاقة بين تعرض المراهق للعنف المجتمعي وأعراض الضغوط والتأزم النفسي. بينما لم تجد الدراسة تداخلاً لهذا المتغير في العلاقة بين تعرض المراهق للعنف المجتمعي وتقدير الوالدين للسلوكيات المشكلة الداخلية والخارجية لدى المراهق.

وناقشت دراسة كاتز ولو Katz & Low (٢٠٠٤) العلاقة بين العنف الزواجي والعمليات على مستوى الأسرة family level والتوافق النفسي لدى الأطفال. وافترضت الدراسة أن العمليات التي تتم على مستوى الأسرة والتشارك في عملية التربية تتداخل في العلاقة بين العنف الزواجي والتوافق النفسي لدى الأطفال، كما افترضت الدراسة أن العنف الزواجي والعمليات التي تتم على مستوى الأسرة تؤثر بشكل مستقل على التوافق النفسي لدى الأطفال.

وقام الباحثان بعمل سلسلة من الملاحظات للتفاعل بين الآباء والطفل والعديد من أبعاد التوافق الانفعالي والاجتماعي (العلاقات مع الرفاق، السلوكيات المشكلة). وأشارت النتائج إلى أن أساليب المعاملة الوالدية العدوانية – الانسحابية تتداخل في العلاقة بين العنف الزواجي والقلق والاكتئاب لدى الأطفال. كما أشارت الدراسة إلى أن العنف الزواجي وعمليات التربية التي تتم على مستوى الأسرة تؤثر بشكل مستقل على جوانب التوافق النفسي والاجتماعي لدى الأطفال.

وهدفت دراسة هولمز Holmes (٢٠٠٤) إلى الكشف عن العلاقة بين العنف العائلي والمعتقدات الدينية. وناقشت الدراسة ما إذا كانت المعتقدات الدينية تؤثر على قرار المرأة بالاستمرار في علاقة أسرية تتميز بالعنف. وقام الباحث بعمل مجموعة من المقابلات الكيفية مع (١٥) امرأة من ذوي الخلفيات الدينية واللاتي قررن أنهن يقعن ضحايا للعنف الأسري كما تم جمع مجموعة من المعلومات حول الخلفية الدينية، والعنف العائلي، والدعم الاجتماعي، والدعم الأسري، والأفكار الذاتية.

وأشارت نتائج الدراسة إلى أن معظم السيدات متأثرات بمعتقداتهن الدينية وأنها تدفعهم للاستمرار في العلاقة الأسرية. وقررت السيدات أنهن يشعرن أن من واجبهن العناية بالأسرة والحفاظ على تماسكها. كما أشارت النتائج إلى أن الخوف كان ثاني أقوى العوامل المؤثرة على قرار السيدات بالاستمرار في العلاقة.

وتناولت دراسة بيركيل وفانديفر وباهنر Berkel, Vandiver & Bahner (٢٠٠٤) العلاقة بين المعتقدات حول دور الجنس، والتدين،

والروحانية والعنف. وحاولت الدراسة معرفة مدى القدرة التنبوئية لهذه المتغيرات في التنبؤ بسلوك العنف والاتجاهات نحو العنف العائلي. وتكونت عينة الدراسة من ٣١٦ طالباً جامعياً من البيض. وأشارت نتائج الدراسة إلى أن المعتقدات حول دور الجنس كانت أقوى المنبئات بالمعتقدات حول العنف العائلي.

وتناولت دراسة ليشتر وماكلوسكي Lichter & McCloskey (٢٠٠٤) أثر تعرض الأطفال للعنف الزواجي على معتقداتهم حول أدوار الجنس والعنف في العلاقات الجنسية في مرحلة المراهقة. واستخدمت الدراسة المنهج الطولي من خلال مجموعة من المقابلات مع الأمهات والأطفال من الأسر التي تتميز بالعنف والأسر التي لا تتميز بالعنف ن = ٢٠٨ ودارت المقابلات حول العنف الزواجي واستمرت لمدة تراوحت بين ٧-٩ أعوام، كما دارت المقابلات حول أدوار الجنس وخبرات العنف في العلاقات الجنسية.

وأشارت النتائج إلى أن المراهقين الذين تعرضوا للعنف الزواجي أثناء مرحلة الطفولة هم أكثر ميلاً نحو قبول العنف في العلاقات الجنسية والاعتقاد بمشروعيته، كما أن لديهم معتقدات تقليدية حول العلاقات بين الذكور والإناث. ووجدت الدراسة علاقة بين الاتجاهات التقليدية نحو العلاقات بين الذكور والإناث وقبول العنف في العلاقات وبين ارتفاع مستويات ارتكاب الأفراد للعنف في العلاقات الجنسية بغض النظر عن التعرض للعنف الزواجي.

وتشير هذه النتائج إلى أن معتقدات المراهقين حول العلاقات الجنسية أكد أهميته من تعرضهم للعنف الزواجي ومشاهدتهم لهذا العنف في الطفولة.

وفي ضوء ما تقدم من عرض نتائج البحوث الامبيريقية في مجال العنف

ضد المرأة؛ تبين أن هذه الظاهرة جد خطيرة وينبغي التدخل الفوري للحد منها والقضاء عليها.

استراتيجيات القضاء على العنف ضد المرأة:

يتطلب القضاء على العنف ضد المرأة في البلدان العربية رسم استراتيجيات وسياسات طويلة المدى تشمل كافة قطاعات المجتمع. ولابد أن تتضمن مثل هذه الاستراتيجيات برامج وقائية، وبرامج علاجية (التدخلات). هذا إلى جانب وضع خطة شاملة لإعادة بناء حياة الضحايا، ومن ثم إخضاع الجناة لبرامج علاجية جادة.

وتشمل مجالات التدخل المقترحة لتنفيذ مثل هذه الاستراتيجيات الأنشطة التالية:

١- أنشطة إثارة الوعي واستقطاب الدعم.
٢- ترسيخ ثقافة اللاعنف.
٣- التدريب.
٤- تعديل التشريعات.
٥- جمع الإحصائيات والمعلومات.
٦- التشبيك بين المؤسسات المجتمعية وإنشاء التحالفات.
٧- التدخل المباشر لمساعدة الضحايا.
٨- التقصي المبكر لمواطن الخطورة.
٩- حملات التوعية العامة بالحقوق المدنية والإنسانية.
١٠- تنظيم الاجتماعات والمؤتمرات الجادة.
١١- إنتاج الكتيبات والمنشورات التوعوية.